حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

تضامن تحت المجهر

رصد آليّات القمع الرقمي للجهود المناصرة للشعب الفلسطينيّ في أرجاء أوروبا

حملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ

تضامن تحت المجهر:

رصد آليّات القمع الرقمي للجهود المناصرة للشعب الفلسطينيّ في أرجاء أوروبا

سبتمبر 2026

حملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ

تضامن
تحت المجهر:

رصد آليّات القمع الرقمي للجهود المناصرة
للشعب الفلسطينيّ في أرجاء أوروبا

نشر

سبتمبر 2026

فريق الكتابة والإعداد

أليكساندرا فاين
كارولينا كزاڤييه
إيلودي ڤياليه

التصميم

كاثرين رعد

شكر وتقدير

نتقدّم بجزيل الشكر لجميع الأشخاص والمؤسّسات على الوقت الذي خصّصوه لمشاركتنا تجاربهم، من ضمنهم مستخدمي المنصّات الرقميّة، الكوادر المهنيّة العاملة في مجال التكنولوجيا (حاليًا وسابقًا)، منظّمات المجتمع المدنيّ وكوادرها، الصحافيين والمحامين. شهاداتهم تعتبر موردًا مهمًّا وقيّمًا للأطر والجهات الساعية لرصد ومجابهة الانتهاكات التي تطال الحقوق، وتحقيق العدالة.

الرخصة

رُخّص هذا الإصدار بموجب الرّخصة النّولية: نَسب المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي للاطلاع على نسخة من الرّخصة، يُرجى زيارة الرابط التّالي:

https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0

للتواصل معنا

عنوان البريد الإلكترونيّ: info@7amleh.org
الموقع: www.7amleh.org
صفحاتنا على وسائل التواصل الاجتماعيّ: 7amleh

نحن لا نعيش تحت وطأة نظام ديكتاتوريّ. باعتباري مواطنًا أوروبيًّا، فإنّي أتوقّع أن تُحتَرم حريّتي في التعبير.»

مستخدم بريطانيّ لموقع إنستغرام، تمّ تعطيل حسابه بعد أن عبّر عن تضامنه مع الشعب الفلسطينيّ.

فهرس المحتويات

I. مقدّمة **6**

II. المنهجيّة **9**

III. الإشراف على المحتوى، سيرورة متعدّدة المستويات **11**

سيرورات الإشراف على المحتوى في أوروبا: قانون الخدمات الرقميّة..... 12
ما هي الرقابة؟..... 13
الرقابة الذاتيّة والخوف من العقوبة..... 14
التأثيرات العالميّة للرقابة الرقميّة التي تستهدف الخطاب الداعم للفلسطينيّين..... 15

IV. دور منصّات التواصل الاجتماعيّ في الرقابة على حركات التضامن مع فلسطين **17**

سياسات ميتا بعد السابع من تشرين الأول، 2023..... 20
«رقابة هادئة:» هل يعتبر النشاط المناصر للفلسطينيّين مصدر إزعاج؟..... 24
استهداف المحتوى المناصر للقضيّة الفلسطينيّة على المنصّات..... 26

V. نماذج الرقابة الرقميّة في كلّ دولة **28**

أ. فرنسا..... 28
ب. ألمانيا..... 30
ت. إيرلندا..... 32
ث. إيطاليا..... 34
ج. هولندا..... 36
ح. المملكة المتّحدة..... 39

VI. كيف يمكن التصدّي لهذه الرقابة؟ **42**

دليل مختصر للمستخدمين في أوروبا..... 42

VII. توصيات **45**

1. منصّات التواصل الاجتماعيّ..... **45**
2. منظّمات المجتمع المدنيّ..... 46
3. حكومات الدول..... 46
4. المفوّضيّة الأوروبيّة..... 47

1. مقدّمة

المراقبة الرقميّة للسرديّة الفلسطينيّة ومظاهر التضامن معها ليست جديدة. فعلى مدار سنوات طويلة، وثّق نشطاء وباحثون ومنظّمات المجتمع المدنيّ نمطًا ممنهجًا يتمثّل في حذف أو تقييد أيّ شكل من أشكال التعبير السياسيّ السلميّ، وأيّ توثيق لانتهاكات حقوق الإنسان، وأيّ نقد موجّه للسياسات الإسرائيليّة، بل والمعاقبة عليها أيضًا.[1]

1 «فيسبوك والفلسطينيّين: هل سياسات الإشراف على المحتوى محايدة أم متحيّزة؟». مركز حملة. المرجع الإلكترونيّ: https://7amleh.org/wp-content/uploads/2018/10/booklet-final2-1.pdf 2021؛
«هاشتاغ فلسطين: تصاعد انتهاكات الحقوق الرقمية الفلسطينية خلال عام 2021». حملة. المرجع الإلكترونيّ: https://7amleh.org/post/hashtagh-flstyn-tsaad-anthakat-alhqwq-alrqmyh-alflstynyh-khlal-aam-2021

منذ بداية حرب الإبادة[2] في غزة، تصاعدت حدّة الرقابة على النشاط الرقميّ بشكلٍ صارخ. فقد ندّد المجتمع المدنيّ بموجة القمع الجديدة التي أثّرت على العديد من مستخدمي المنصّات الرقميّة في العالم. وفقًا لجهود الرصد والمتابعة التي يقوم بها مركز حملة عن طريق المرصد الفلسطينيّ لانتهاكات الحقوق الرقميّة (حُرّ)، تم توثيق أكثر من 1,350 حالة رقابة رقميّة في الفترة ما بين 7 تشرين الأول 2023 و 1 تموز 2024 على منصّات التواصل الاجتماعيّ الكبرى.[3] وثّقت منظّمة هيومن رايتس ووتش أكثر من 1,050 حالة حذف أو تقييد لحسابات على منصّات «ميتا» وحدها- وذلك خلال شهر واحد فقط- ما أثّر على الفلسطينيّين ومؤيّديهم في أكثر من 60 دولة.[4] كشفت تقارير أخرى عن ممارسات رقابيّة أخرى لا تقتصر على منصّات ميتا، بل تمتد أيضًا لمنصّتي لينكد إن وإكس.[5]

تبيّن المعطيات أنّ هذه الرقابة لم تستهدف الأصوات الفلسطينيّة فحسب، بل قيّدت أيضًا منالية المعلّومات لجماهير أكبر تسعى لمعرفة وفهم الحقائق والتعبير عن تضامنها مع الشعب الفلسطينيّ. نمط الرقابة هذا يقوّض الخطاب الديمقراطيّ وحق الإنسان أينما كان في الاطلاع على مختلف وجهات النظر بخصوص موضوع متعلّق بالصالح العام.[6] وفقًا لديبوراه براون، نائبة مدير مجال التكنولوجيا، الحقوق والتحقيقات في هيومان رايتس ووتش، فإنّ «هذه الممارسات تمسّ بحرية التعبير في أوروبا، في وقت ترتكب فيه إسرائيل جرائم ضد البشريّة وإبادة جماعيّة، بينما تُخرس الأصوات المناهضة لهذه الانتهاكات... يجب توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات لتستخدم هذه التوثيقات كأدلّة في مساعي تحقيق العدالة مستقبلًا.»[7]

وبينما تلعب المنصّات دورًا مفصليًّا في الإشراف على المحتوى وتقييده، إلّا أنّها لا تقوم بذلك بشكلٍ مستقلّ. إذ يتبيّن تدريجيًّا أنّ مساعي قمع المحتوى الرقميّ المرتبط بفلسطين هي نتاج جهود متضافرة بين حوكمة المنصّات، الأطُر القانونيّة والسلطة الحاكمة. أنظمة الإشراف على المحتوى التي تعتمدها المنصّات تتأثّر بشكل كبير بالتشريعات الوطنيّة، الضغوط التنظيميّة، الاعتبارات السياسيّة ومطالب الحكومات المحليّة. ممارسات الدولة، مثل الاعتقالات والترحيل والملاحقات، استنادًا إلى منشورات على وسائل التواصل الاجتماعيّ قد تشكل رادعًا يثير الخوف لدى المستخدمين، ما قد يدفعهم لممارسة الرقابة الذاتيّة أو الانسحاب من الجدل العام الدائر لتجنّب العواقب السلبيّة التي قد تنتج عن ذلك، وما تحمله من مخاطر شخصيّة أو مهنيّة.

تؤدّي هذه العوامل مجتمعة إلى تضييق الحيّز المتاح لإدارة حوار حقيقيّ، للتعبير عن المعارضة ولتوثيق الحقائق. وذلك لا يهدّد حرية التعبير فحسب، بل يقوّض أيضًا الجهود الرامية لتحقيق العدالة، الحفاظ على الذاكرة الجمعيّة والتصدّي للسرديات المهيمنة. لهذه الآثار تداعيات جسيمة تؤثّر على الفلسطينيّين على وجه الخصوص، فهُم عرضة للتهميش الدائم في الخطابين الإعلاميّ والسياسيّ السائدين، ويعتمدون بشكل متزايد على المنصّات الرقميّة لمشاركة تجاربتهم الحياتيّة، تحدّي موازين القوى السائدة وحشد الدعم عبر الحدود.

---

2 مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة، «تحليل قانونيّ للممارسات الإسرائيليّة في غزّة في أعقاب اتفاقية منع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها». وثيقة عمل أعدّتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، بما في ذلك القدس الشرقية، أيلول 2025 A/HRC/60/CRP.3 وإسرائيل. وثيقة الأمم المتّحدة

3 «دور منصّات التواصل الاجتماعيّ في الرقابة على مناصري الشعب الفلسطينيّ». وكالة الميزان للأنباء. المرجع الإلكترونيّ: https://www.mizanonline.ir/en/news/34/social-medias-role-in-censoring-supporters-of-palestine

4 «وعود ميتا المنكوثة». هيومان رايتس ووتش (2022). المرجع الإلكترونيّ: https://www.hrw.org/report/2023/12/21/metas-broken-promises/systemic-censorship-palestine-content-instagram-and

5 «تقرير جديد لحملة يكشف الستار عن التحيّز في ممارسات الإشراف على المحتوى على منصّة لينكد إن خلال حرب الإبادة في غزة». حملة. المرجع الإلكترونيّ: https://7amleh.org/post/digital-rights-under-threat-en ؛
أبو خاطر، جلال. «تأثير سياسات مراقبة المحتوى على منصّة إكس على الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين والفلسطينيّات». حملة. المرجع. الإلكترونيّ: https://7amleh.org/storage/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9%20%D8%A5%D9%83%D8%B3/The%20Impact%20of%20X%20.pdf

6 «حريّة التعبير في مرمى النار خلال حرب غزة، يقول خبير حقوقيّ». أخبار الأمم المتّحدة (UN News): المرجع الإلكترونيّ: https://news.un.org/en/story/2024/10/1155881

7 مقابلة مع ديبوراه براون، المشاركة في كتابة وإعداد تقرير «وعود ميتا المنكوثة: الرقابة الممنهجة على المحتوى المتعلّق بفلسطين على إنستغرام وفيسبوك» الصادر عن هيومن رايتس ووتش في كانون الأول 2023. أجريت المقابلة في 30 كانون الثاني 2026
«وعود ميتا المنكوثة». هيومان رايتس ووتش (2022). المرجع الإلكترونيّ: https://www.hrw.org/report/2023/12/21/metas-broken-promises/systemic-censorship-palestine-content-instagram-and

في هذا السياق، يبيّن التقرير كيفية تطبيق هذه الآليّات الرقابيّة في أوروبا. ورغم وعينا لدور الولايات المتحدة في تشكيل الخطاب في الفضاء الرقميّ، إلّا أنّ البيئة التنظيميّة المتغيّرة في أوروبا، إلى جانب تطبيق قانون الخدمات الرقميّة، وقمع الحراك التضامنيّ مع الشعب الفلسطينيّ في المنطقة، تسلّط الضوء على ضرورة فهم وتقييم سبل التفاعل بين مستويات الحوكمة المختلفة وتأثيرها على حرية التعبير لدى سكان أوروبا. من خلال فهم وتحليل دور الاتحاد الأوروبي والدول الإعضاء في تشكيل وترسيخ الآليّات الرقابيّة، أو التصدّي لها، ضمن سياق عالميّ أوسع، يرصد هذا التقرير الأنماط السائدة، مواطن الاختلاف والأثر التراكميّ على الحقوق الرقميّة في المنطقة.

بناءً على هذا التحليل، يقدّم التقرير للحكومات، المؤسّسات الأوروبيّة، المنصّات الرقميّة ومختلف اللاعبين في المجتمع المدنيّ توصيات مستندة إلى أدلّة دامغة. وتأتي هذه التوصيات لحماية حقوق المستخدمين الأساسيّة، ومن ضمنها حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، وحماية الفضاءات الرقميّة، بما يتيح المجال لإدارة جدل عام هادف وتعدّدي، قائم على احترام الحقوق.

II. المنهجيّة

استخدمت في هذا البحث منهجيّة بحثيّة متعدّدة الأساليب تجمع بين التحليل القانوني، دراسات حالة، بيانات من الاستطلاعات والبحث النوعيّ- وذلك لرصد مظاهر الرقابة الرقميّة على المحتوى المتعلّق بفلسطين في مختلف أرجاء أوروبا بين 7 تشرين الأول 2023 و 31 كانون الأول 2025. يتمحور البحث حول فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، هولندا، والمملكة المتّحدة، وقد اختيرت هذه الدول لتوافر المعطيات بشأنها، كانت قد جمعتها مؤسّسات مختلفة، مثل حملة والمركز الأورويّ للدعم القانونيّ، إلى جانب الجهود المناصرة للفلسطينيين في هذه الدول منذ بداية حرب الإبادة في غزة.

أجرى الباحثون مسحًا للمشهد العام في هذه الدول الست بواسطة مراجعة التشريعات الوطنيّة، الأحداث والتطوّرات الأخيرة الحاصلة فيها، الأحكام القضائيّة، وتقارير الشفافية الصادرة عن المنصّات الرقميّة، وذلك لفهم السياق التنظيميّ الذي يؤثّر على حرية التعبير والتضامن مع الشعب الفلسطينيّ. وُثّقت بعد ذلك حالات مختلفة استنادًا إلى تقارير من المجتمع المدنيّ ، تغطيات إعلاميّة، مواد متعلقة بالمناصرة، مع مراعاة التنوّع الجغرافيّ ومختلف أنماط الرقابة.»

جُمعت المعطيات والرؤى المستمدة من تجارب ميدانيّة في 12 مقابلة شبه منظّمة و 17 مراسَلة أجريت مع منظّمات من المجتمع المدنيّ، باحثين قانونيّين، كوادر مهنيّة من مجال التكنولوجيا، وأفراد تأثّروا بهذه الممارسات. واستكملت الصورة بمعطيات جمعت في مسحين- أحدهما استند إلى استطلاع أجراه المركز الأورويّ للدعم القانونيّ حيث تمّ تحليل 62 شهادة لمستخدمين وثّقوا مختلف أشكال الرقابة على المحتوى المناصِر للشعب الفلسطينيّ في مختلف أرجاء فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، هولندا، والمملكة المتّحدة، أمّا الآخر، فقد أجراه الباحثون مُعنّو هذا التقرير، وقد شارك فيه 17 مستطلعًا في الفترة ما بين تشرين الأول 2025 وكانون الأول 2025. جمع الباحثون أيضًا ملاحظات وتقييمات بعد عرض النتائج الأوليّة التي توصّلوا إليها، وذلك في لقاء مع ممثّلين عن المجتمع المدنيّ وباحثين في بروكسل، استضافه مركز حملة في مطلع شهر تشرين الأول.[8]

ولكنّ جهود التوثيق واجهت تحديات جمّة. ففي كثير من الأحيان، لا يتعمّد المستخدمون توثيق أشكال الرقابة، بل يظنّونها خللًا فنيًّا ناتج عن سوء تطبيق قواعد الإشراف على المحتوى. متطلبات الشفافيّة في قانون الحقوق الرقميّة أفضت إلى تقارير منقوصة تعوق قدرة المجتمع المدنيّ على المراقبة والمساءلة.[9] بالإضافة إلى ذلك، يتمّ تطبيق ممارسات ضبابيّة مثل الحظر المظلّل (Shadow Banning) دون إخطار المستخدم بذلك، ما يحول دون رصد مثل هذه الحالات.[10] أدوات الشفافية الأخرى، مثل قاعدة البيانات الخاصة بمسألة الشفافيّة بموجب قانون الخدمات الرقميّة، ما زالت محدودة، خاصةً فيما يتعلّق بتحليل المحتوى التضامنيّ مع الشعب الفلسطينيّ، وذلك بسبب تعريفات مبهمة، ولعدم منالية المحتوى الأصليّ.

8 توفير الحماية أم تكريس الوضع القائم؟ اختيارات الاتحاد الأورويّ بخصوص الحريّة الرقميّة للفلسطينيّين»، مؤتمر حملة السنوي، بروكسل، 2 كانون الأول، 2025. عرض الباحثون مُعنّو البحث النتائج الرئيسيّة التي توصّلوا إليها، وجمعوا آراء وملاحظات من ممثّلين عن المجتمع المدنيّ وناشطين من أجل حقوق الفلسطينيّين.

9 «... إحصاء دون مساءلة؟» «...Counting without accountability?»
معهد ألكسندر فون هومبولت للإنترنت والمجتمع (HIIG).
المرجع الإلكتروني:
https://www.hiig.de/en/analysis-of-the-dsas-transparency-reports/

10 إسبانيول، مارك. «تشديد الرقابة على الأصوات المناصرة للشعب الفلسطينيّ على وسائل التواصل الاجتماعيّ...». إل بايس. المرجع الإلكتروني:
https://english.elpais.com/international/2023-12-27/censorship-of-pro-palestinian-voices-on-social-media-soars-amid-war-in-gaza.html

كما يصعب تقدير مدى تدخّل الحكومات في حذف المحتوى: إذ تنشر المنصّات معطيات تقديريّة بخصوص الدولة المعنيّة، مع حذف التفاصيل المتعلّقة بالطلبات الخاصّة، مشيرة في الغالب إلى «انتهاك القوانين المحليّة»، دون أيّ تفاصيل إضافيّة، باستثناء الحالات التي يحذف فيها المحتوى لأسباب متعلّقة بسياسات المنصّة، ما يحول دون تقدير حجم الرقابة الذي تمارسه الدولة على المحتوى المناصر للفلسطينيّين.

للتغلّب على هذه التحديات، اعتمد البحث على عددٍ من المصادر، تجمع بين مراجعة أدبيّات، دراسات حالة،[11] استطلاعات، مقابلات ولقاءات تشاوريّة[12] لرصد اتجاهات منهجيّة وأنماط إقليميّة، في ظلّ القيود النابعة عن آليّات الإشراف السريّة والآليّة.

11 جهود الرصد والمتابعة من قبل منظّمات المجتمع المدنيّ كانت مهمّة جدًا لتحقيق هذه الغاية. بالإضافة إلى المرصد الفلسطينيّ لانتهاكات الحقوق الرقميّة (حُر)، نودّ تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها مؤسّسات أخرى مثل هيومن رايتس ووتش، المركز الأوروبيّ للدعم القانونيّ، منيمونيك (Mnemonic) و مجموعة العِمارة الجنائيّة (Forensic Agriculture).

12 توفير الحماية أم تكريس الوضع القائم؟ اختيارات الاتحاد الأوروبيّ بخصوص الحريّة الرقميّة للفلسطينيّين»، مؤتمر حملة السنوي، بروكسل، 2 كانون الأول، 2025. عرض الباحثون مُعدّو البحث النتائج الرئيسيّة التي توصّلوا إليها، وجمعوا آراء وملاحظات من ممثّلين عن المجتمع المدنيّ وناشطين من أجل حقوق الفلسطينيّين.

III.
الإشراف على المحتوى، سيرورة متعدّدة المستويات

لفهم كيفية عمل الآليّات الرقابيّة على المنصّات الرقميّة على المستوى العالميّ، يجب معرفة وفهم السبل التي تتبعها منصّات التواصل الاجتماعيّ للإشراف على المحتوى من خلال معايير المجتمع الخاصّة بكلّ منصة، والتي تحدّد شكل الخطاب العام. ويُزعم أنّ هذه المعايير تهدف إلى ضمان وتعزيز بيئات آمنة، قائمة على الاحترام المتبادل، حيث يستطيع المستخدمون مشاركة المحتوى والتفاعل بدون خوف من احتمال التعرّض للمضايقة أو العنف أو التمييز، ويتم تعريفهم باستمرار بحدود السلوكيات المقبولة على المنصّات.

بالرغم من عدم وجود تعريف رسمي معتمد لـ «الإشراف على المحتوى»، يشير المصطلح عادةً إلى سيرورات مراقبة وتقييم المحتوى الذي ينشره المستخدمون، والتعامل معه وفقًا لسياسات المنصّة أو معايير المجتمع.[13] وفقًا لميدان (Meedan)، وهي مؤسّسة غير ربحيّة لتطوير أدوات مساعدة لفئات حرمت تاريخيًّا من إمكانيّة الوصول إلى المعلومات، فإنّ الإشراف على المحتوى هو عبارة عن سيرورة مكوّنة من خمسة عناصر:

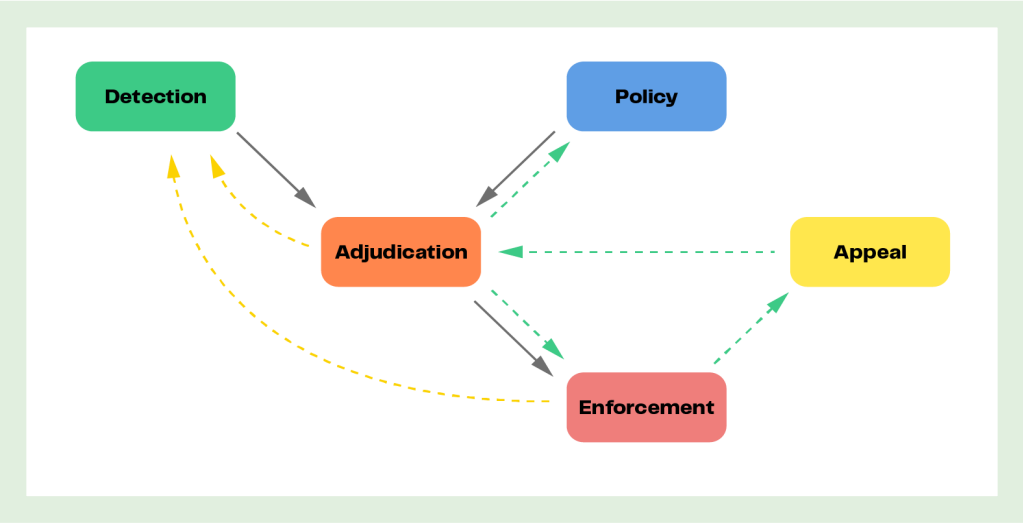

حقيبة أدوات من أجل المجتمع المدنيّ وحصر أدوات الإشراف على المحتوى

13 «حقيبة أدوات من أجل المجتمع المدنيّ وحصر أدوات الإشراف على المحتوى». ميدان. المرجع الإلكترونيّ: https://meedan.org/post/toolkit-for-civil-society-and-moderation-inventory

الإشراف على المحتوى قد يكون وقائيًّا، استباقيًّا، أو تاليًا للنشر، وقد يتمّ حتى قبل اطّلاع المستخدمين على المحتوى المخالِف للسياسات. المرحلة الأولى، الرصد، تتمثّل بتحديد المحتوى الذي يعتبر إشكاليًّا، وذلك من خلال أنظمة متابعة ومراقبة تستخدمها المنصّات طوعًا، تعتمد في كثير من الأحيان على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعيّ. على سبيل المثال، تفيد ميتا بأنّ أكثر من 90% من المحتوى الذي اتخذت بشأنه إجراءات رُصدَ آليًّا.[14]

بالإمكان رصد المحتوى بواسطة بلاغات المستخدمين أيضًا، ما يتيح لهم الإشارة إلى انتهاكات محتملة، وبواسطة تدخّل رسميّ من قبل الدولة، حيث تطالب الحكومات بحذف المحتوى أو تصدر أمرًا بذلك. تبيّن هذه الآليات أنّ الإشراف على المحتوى تحوّل إلى سيرورة متعدّدة الأبعاد تتداخل فيها جهات حكوميّة وغير حكوميّة.[15]

المرحلة الثانية، تقييم المحتوى، تتمثّل في اتخاذ القرار حول ما إذا كان المحتوى المرصود مخالفًا لأيّ من سياسات المنصّة. وفي حين أنّ هذه القرارات تتخذ غالبًا بواسطة أنظمة آليّة، إلّا أنّها قد تتخلّل تدخّلًا بشريًّا في حالات تتّسم بشيء من التعقيد وعدم الوضوح.[16]

المرحلة الأخيرة هي مرحلة الإنفاذ، إذا وجدَ أنّ المحتوى يخالف سياسات المنصّة. تحدّد العقوبة وفقًا لنوع المخالفة ودرجة خطورتها، وتتراوح بين إخفاء المنشورات أو حذفها، تعليق الحسابات مؤقّتًا أو حذفها بشكل دائم، تقييد نطاق الوصول، أو تقييد القدرة على استخدام خصائص المنصّة. التدابير الأخرى تشمل حظر المحتوى جزئيًا أو كليًّا (على سبيل المثال، من خلال تشويش الشاشة)، الحدّ من انتشار المحتوى،[17] أو الحظر المظلّل.

سيرورات الإشراف على المحتوى في أوروبا: قانون الخدمات الرقميّة

يشكّل قانون الخدمات الرقميّة، والذي أقرّه الاتحاد الأوروبيّ في عام 2022 ودخل حيّز التنفيذ في شباط 2024، نقطة تحوّل في تنظيم المنصّات الرقميّة في أوروبا. ويُعد الإشراف على المحتوى أحد أهم الموضوعات الرئيسيّة التي يتناولها القانون، وهو يملي على المنصّات قواعد واضحة حول كيفية التعامل مع المحتوى المخالف للقانون. عمليًّا، يحدّد قانون الخدمات الرقميّة سبل رصد المحتوى المخالف، اتّخاذ الإجراءات اللازمة، وتبرير القرارات الصادرة بشأنه. هذا يعني أنّ السيرورة الآنفة الذكر في أوروبا يجب أن تمتثل لقواعد تنظيميّة واضحة.

على سبيل المثال، يتوجّب على المنصّات المشمولة في قانون الخدمات الرقميّة توفير آليّات متاحة تمكّن المستخدمين من التبليغ عن محتوى يعتقدون أنّه مخالف. يشمل ذلك المستخدمين الأفراد و«المبلّغين الموثوقين»- ومنهم عناصر من المجتمع المدني، يُنظر في بلاغاتهم باهتمام باعتبارها أولويّة عليا نظرًا لخبرتهم. بالإضافة إلى هذه الآليات، أتاح عدد من الدول الأعضاء للمستخدمين أدوات محدّدة للتبليغ عن محتويات مخالفة على الشبكة. مثال على ذلك منصّة يوروبول (Europol)، وهي منصّة تبليغ عابرة للحدود، تُحيل المستخدمين إلى مواقع التبليغ الخاصّة ببلدانهم، وتديرها وزارة الداخليّة الفرنسيّة.

---

14 «كيف ترصد التكنولوجيا الانتهاكات». ميتا. المرجع الإلكترونيّ:
https://transparency.meta.com/en-gb/enforcement/detecting-violations/technology-detects-violations/

15 رومان بادوارد وآن بيلون، «مقدّمة للعدد الخاص حول الإشراف على المحتوى على المنصّات الرقميّة». مجلّة سياسات الإنترنت (Policy Review Internet).
المرجع الإلكترونيّ:
https://policyreview.info/articles/analysis/introduction-content-moderation-digital-platforms

16 فيريرا، ليونيل. «الإشراف الآليّ على المحتوى، والحق في اتخاذ قرار بشريّ.» معهد ليكستك (LexTech Institute).
المرجع الإلكترونيّ:
https://www.lextechinstitute.ch/la-moderation-de-contenu-automatisee-et-le-droit-a-une-decision-humaine/?lang=en

17 ليرسن، بادي. «هل من نهاية للحظر المظلّل؟...» ساينس دايركت (Science Direct).
المرجع الإلكترونيّ:
https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0267364923000018#sec0002

فيما يتعلّق بالتدخّل الرسميّ من قبل الدول، يخوّل القانون السلطات الوطنيّة بإصدار أوامر تلزم المنصّات قانونًا بحذف أو حجب محتوى مخالف للقوانين على المستويين الوطنيّ والأوروبيّ. على المنصّات الامتثال بشكل فوريّ وإبلاغ المستخدمين إذا تأثّر محتواهم بهذه الإجراءات. البيانات (المحدودة عادةً) بخصوص هذه الطلبات متاحة عامة في تقارير الشفافية الصادرة عن هذه المنصّات.[18]

وتجدر الإشارة إلى أنّ قانون الخدمات الرقميّة لا يلزم المنصّات باتخاذ الإجراءات اللازمة حِيال المحتوى المخالف لشروط المنصّة فحسب، إنما أيضًا المحتوى الذي يعتبر مخالفًا للقانون. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف واضح ومحدّد «للمحتوى غير القانوني»، إلّا أنّه يشمل عامةً أيّة معلومات تعتبر غير قانونيّة بموجب قانون الاتحاد الأوروبيّ أو القوانين الوطنيّة في الدول الأعضاء.

وبما أنّ المنصّات ملزمة الآن قانونيًّا باتخاذ الإجراءات المناسبة بخصوص المحتوى الذي يخرق القوانين الوطنيّة والإقليميّة، فإنّ سياساتها الخاصّة تحدّدت بشكل كبير جدًا بموجب هذه الأطر القانونيّة. وعليه، فإنّ العلاقة بين هذه المنصّات والسلطات الرسميّة للدول تعزّزت. فالمنصّات لا تنفذ سياساتها فحسب، بل تستند أيضًا إلى القوانين العامّة، الأمر الذي يطمس الحدود بين الحوكمة الخاصّة والتنظيم العامّ.[19]

أحد الآثار الفعليّة المترتّبة على ذلك هو احتماليّة تقييد الوصول إلى المحتوى في كلّ دولة على حدة. عندما يخرق المحتوى القوانين المحليّة، فإنّ المنصّات تحجبه في الدولة المعنيّة فقط.[20] يخلق ذلك فضاءً رقميًّا مجزّأ يكون فيه للدول الأعضاء المختلفة قدر مختلف من التأثير على الخطاب السائد على الشبكة، بما في ذلك سبل التعامل مع السرديات المختلفة، منها المحتوى المناصر للشعب الفلسطينيّ.

ما هي الرقابة؟

تُعدّ الرقابة، بتعريفها التقليديّ، ممارسة حكوميّة لقمع أو تقييد انتشار وتبادل الأفكار والمعلومات والتحكم بها، غالبًا بواسطة اتخاذ تدابير إداريّة أو قانونيّة. ويركّز هذا المنظور أساسًا على سلطات الدولة باعتبارها اللاعب الأساسيّ القادر على فرض هذه القيود، غالبًا لقمع أيّ محاولات للمعارضة أو الانشقاق، وللحفاظ على الانصياع الأيديولوجيّ.[21]

ولكن ظهور وانتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعيّ أحدثَ تحوّلًا جذريًّا في مجال الاتصال العام. المنصّات مثل فيسبوك، إنستغرام، إكس، يوتيوب، وتيكتوك تشكّل حاليًّا ركيزة أساسيّة للخطاب العام، ففيها يتركّز ويُدار كم هائل من المحتوى المولّد من قبل المستخدمين.[22]

ولكن ليس كل قيد يفرض على المحتوى يعتبر شكلًا من أشكال الرقابة. كسائر الحقوق الأساسيّة، فإنّ حرية التعبير معرّضة هي أيضًا للتقييد لدواعٍ مشروعة، وهو ما تقرّه على المستوى الأوروبيّ الاتفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان وميثاق الحقوق الأساسيّة للاتحاد الأوروبيّ. على سبيل المثال، تقيّد القوانين حرية التعبير إذا انطوت على التشهير، التحريض على العنف أو نشر مواد بهدف الاستغلال الجنسيّ ضد الأطفال.

18 «كيف يسهم قانون الخدمات الرقميّة في تعزيز الشفافيّة على الشبكة». المفوّضيّة الأوروبيّة. المرجع الإلكترونيّ: https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/dsa-brings-transparency

19 رومان بادوارد وآن بيلون، «مقدّمة للعدد الخاص حول الإشراف على المحتوى على المنصّات الرقميّة». مجلّة سياسات الإنترنت (Policy Review Internet).
المرجع الإلكترونيّ :
https://policyreview.info/articles/analysis/introduction-content-moderation-digital-platforms

20 «القيود المفروضة على المحتوى بموجب القوانين المحليّة». ميتا. المرجع الإلكترونيّ:
https://transparency.meta.com/reports/content-restrictions/

21 ينعكس ذلك في أدوات قانونيّة مثل الاتفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان، والتي ينصّ البند العاشر منها على حماية حرية التعبير من تدخّل سلطات الدولة، باعتبارها أحد حقوق الإنسان.

22 Gillespie, Tarleton. “Custodians of the Internet: Platforms, Content Moderation, and the Hidden Decisions that Shape Social Media.” Yale University Press, 2018.

بالمقابل، تنطوي الرقابة على قمع التعبير المشروع لإسكات الأصوات المعارضة. في هذه الحالات، لا يتم تقييد حرية التعبير لأنّها تلحق ضررًا منصوصًا عليه في القانون، بل لأنّها تتحدّى قوة سياسيّة، سرديّات مهيمنة، ومصالح اقتصاديّة. وقد تحدث هذه الديناميكيّة عندما يكون التعبير خاضعًا لتوجيهات مجتمع المنصّات فقط، وهي محدّدة من طرف واحد فقط، وغالبًا ما تكون متأثّرة بحوافز اقتصاديّة أو بالقيم التي تتبنّاها الشركات، سواء كانت حقيقيّة أو مزعومة.[23]

بالإضافة إلى ذلك، تشير الأدلّة إلى أنّ منصّات التواصل الاجتماعيّ لا تحرص بانتظام على إنفاذ قواعد التعبير الخاصّة بها، ما يكشف عن فجوات عميقة وإشكاليّات في الآليّات التي تعتمدها للإشراف على المحتوى.[24] التحليل التجريبيّ لآليّات الإشراف على المحتوى استنادًا إلى قاعدة البيانات المشمولة في قانون الخدمات الرقميّة بخصوص موضوع الشفافيّة يكشف الستار عن فروق شاسعة بين مستويات الإنفاذ على المنصّات المختلفة، إذ تمارس بعض المنصّات الرقابة على مستخدميها بوتيرة أعلى من منصّات أخرى.[25] يبيّن البحث أيضًا، استنادًا إلى بيانات توضيح الأسباب، والتي قدّمتها المنصّات الكبرى في أول شهرين من إطلاق وتشغيل المنصّة، أنّ هناك قدرًا كبيرًا من الاعتماد على وسائل آليّة لاتخاذ القرارات، بما يزيد عن 90% من إجراءات الإشراف على المحتوى، ومع تفضيل السرعة على فهم السياق.[26]

تزيد هذه الممارسات من احتمال التصنيف الخاطئ، لا سيما وأنّ هذه المنصّات تعتمد غالبًا على العقوبات المشدّدة مثل حذف المحتوى أو تعليق الحساب،[27] الأمر الذي يسلّط الضوء على العواقب الوخيمة لمثل هذه الممارسات على حرية التعبير لدى المستخدمين، خاصةً الأفراد المهمّشين والفئات المهمّشة.

يشير بحث صادر عن مركز برينان للعدالة، بما في ذلك تقرير «ازدواجيّة المعايير في الإشراف على المحتوى على منصّات التواصل الاجتماعيّ» الصادر عام 2021، إلى أنّ سياسات الإشراف على المحتوى وإنفاذها تعرّض هذه المجموعات لخطر حذف الحسابات بقدر مضاعف، خاصةً عند مناقشة أحداث راهنة أو توثيق الاعتداءات على المجموعات التي ينتمون إليها، ما يحد من قدرتهم على التنظيم ومشاركة المعلومات.[28]

الرقابة الذاتيّة والخوف من العقوبة

تؤثّر هذه الممارسات المتذبذبة وغير المتّسقة التي تنتهجها منصّات التواصل الاجتماعيّ للإشراف على المحتوى أيضًا على سلوك المستخدمين في الحيّز الرقميّ، ما يقودهم أحيانًا إلى ممارسة رقابة ذاتيّة. قد يختار البعض عدم المشاركة أو عدم التحدّث بحريّة، لأنّهم يعلمون أنّ منشوراتهم قد تصنّف كمنشورات مخالفة وحساباتهم قد تُحذف، ما قد يؤثّر عليهم سلبًا على المستويين الشخصيّ والمهنيّ.

---

23 Klonick, Kate. "The New Governors," 1625.

24 Daphne Keller and Paddy Leerssen. "Facts and Where to Find Them: Empirical Research on Internet Platforms and Content Moderation." Social Media and Democracy: The State of the Field and Prospects for Reform.

25 كيارا درولسباخ ونيكولاس برولوخس. «الإشراف على المحتوى في وسائل التواصل الاجتماعي في دول الاتحاد الأوروبي: رؤى مستخلصة من قاعدة بيانات الشفافية لقانون الخدمات الرقميّة. المرجع الإلكترونيّ: https://arxiv.org/pdf/2312.04431
من غير الواضح بعد ما إذا كانت المنصّات التي تشرف على المحتوى على نطاق أوسع ترصد قدرًا أكبر من المحتوى المخالف للقانون، أم أنّها تتعامل مع مثل هذه المحتويات بطرق مختلفة».

26 Gillespie, Tarleton. "Custodians of the Internet: Platforms, Content Moderation, and the Hidden Decisions that Shape Social Media." Yale University Press, 98.

27 راجعوا كيارا درولسباخ ونيكولاس برولوخس. «الإشراف على المحتوى في وسائل التواصل الاجتماعي في دول الاتحاد الأوروبي: رؤى مستخلصة من قاعدة بيانات الشفافية لقانون الخدمات الرقميّة.

28 أنجيل دياز ولورا هيخت فيليلا. «ازدواجيّة المعايير في الإشراف على المحتوى على منصّات التواصل الاجتماعيّ». مركز برينان للعدالة.

نتيجة لذلك، يتجنّب المستخدمون غالبًا مفردات أو تعابير معيّنة من شأنّها تفعيل أنظمة الإشراف التي قد تؤدي إلى حذف المحتوى، إلغاء إمكانية تحقيق عائد ماليّ منه، أو حظره من خلال خاصيّة الحظر المظّلل.[29] تشير بروفسور كيندرا كالون في بحثها حول منصّة تيكتوك إلى أن هذه الممارسات تطبّق بشكل غير متكافئ، وتوضّح أنّ هذه الإستراتيجيّات التجنّبيّة متبّعة غالبًا في أوساط المستخدمين أو الفئات المهمّشة، مثل مجتمع الميم، والنساء والأفراد الذي يتبنّون مواقف ووجهات نظر سياسيّة واجتماعيّة تتحدّى موازين القوى المهيمنة، كالمتضامنين مع القضية الفلسطينيّة مثلًا.[30]

الخوف من هذه التداعيات لا يقتصر على احتمال حذف الحساب. بل يمتد أيضًا إلى التهديدات على الشبكة وما قد يترتب عليها من عواقب خارج الفضاء الرقمي، مثل التحقيقات الجنائية، الاعتقالات، وممارسة الرقابة من قبل الدولة. الفئات الأشدّ تأثّرًا بذلك هي الفئات المهمّشة، فقد أصبحت منصّات التواصل الاجتماعيّ مصدرًا رئيسيًّا للمعلومات لجهات إنفاذ القانون، إذ تستخدمها الشرطة بشكل متزايد لرصد ومتابعة الاحتجاجات، ولتتبّع النشطاء المصنّفين كمصدر «تهديد» مُحتمل، كالمبيّن في مراقبة حركات العدالة الاجتماعيّة، مثل «حياة السود مهمّة»[31] وحركة التضامن مع فلسطين.[32]

التأثيرات العالميّة للرقابة الرقميّة التي تستهدف الخطاب الداعم للفلسطينيّين

نشهد منذ بدء حرب الإبادة في غزة[33] تزايدًا مقلقًا في عدد التقارير التي توثّق الرقابة على المحتوى والتي تستهدف الأصوات الداعمة للفلسطينيّين على نحو غير متكافئ، فهي تسلّط الضوء على نمط عالميّ وممنهج من الرقابة الرقميّة. ومع أنّ هذا التقرير يتناول ديناميكيّة الرقابة الرقميّة داخل بلدان الاتحاد الأوروبيّ والمملكة المتحدة، يجب فهم هذه الظاهرة ضمن سياق أوسع. وتوضّح ديبوراه بروان، نائبة مدير مجال التكنولوجيا، الحقوق والتحقيقات في هيومان رايتس ووتش أنّ « الرقابة الممارسة على الأشخاص خارج الحيّز الرقميّ غير منفصلة عن تلك الممارسة رقميًّا... فالقيود على الاحتجاجات لم تنشأ من فراغ».

للولايات المتّحدة، الداعم الأزليّ لدولة إسرائيل، دور محوريّ في تحديد السرديّات الرقميّة على المستوى العالميّ، نظرًا لهيمنتها الناجمة عن كونها معقل كبرى الشركات التكنولوجيّة. تتحكّم هذه الشركات بالجزء الأكبر من الاتصالات الرقميّة على مستوى عالميّ، بحيث ترسم سياساتها المشهد الرقميّ في الولايات المتحّدة وخارج حدودها أيضًا.[34] لحضور عدد كبير من الشركات التكنولوجيّة الأمريكيّة في الدول الأوروبيّة أثر بارز لأنّها تجلب معها سياساتها الخاصّة، والمتأثّرة إلى حدٍ كبير بالسياسات

29 Kendra Calhoun and Alexia Fawcett. "'They edited out her nip nops:' Linguistic Innovation as textual censorship avoidance on TikTok." Language@Internet, 2.

30 Yates, Diana. "How do people use self-censorship…" News Bureau – University of Illinois Urbana-Champaign. Retrieved from: https://news.illinois.edu/how-do-people-use-self-censorship-to-avoid-having-their-content-suppressed-on-sites-like-tiktok/

31 سليمان منيرات. «الرقابة التي تمارسها منصّات التواصل الاجتماعيّ على حركة 'حياة السود مهمّة'...» مجلة كولومبيا الجامعيّة لطلبة الحقوق. المرجع الإلكترونيّ .
https://www.culawreview.org/journal/social-media-surveillance-of-the-black-lives-matter-movement-and-the-right-to-privacy

32 «أوروبا تجرّم التضامن مع الفلسطينيّين». المركز الأوروبيّ للدعم القانونيّ. المرجع الإلكترونيّ»
https://elsc.support/wp-content/uploads/2025/08/Europes-Proscription-of-Palestine-Solidarity.pdf

33 مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة، «تحليل قانونيّ للممارسات الإسرائيليّة في غزّة في أعقاب اتفاقية منع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها»، وثيقة عمل أعدّتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلّة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل، وثيقة الأمم المتّحدة A/HRC/60/CRP.3 (16 أيلول 2025).

34 Klonick, Kate. "The New Governors," 1625
المرجع الإلكترونيّ:
https://harvardlawreview.org/wp-content/uploads/2018/04/1598-1670_Online.pdf

والاستثمارات الاقتصاديّة الأمريكيّة.[35] على سبيل المثال، سياسة ميتا بشأن المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرين، والتي تطبّقها الشركة عالميًّا، تستخدم قائمة الولايات المتّحدة للمنظّمات الخطرة.

إلى جانب الهيمنة الأمريكيّة، برز الدور المحوريّ لدولة إسرائيل أيضًا في تحديد آليات الإشراف العالميّة على المحتوى. تطرّق رئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو إلى منصّات التواصل الاجتماعيّ بوصفها سلاحًا مهمًّا في تشكيل الرأي العام العالميّ،[36] وقد استثمرت إسرائيل موارد كثيرة للتأثير على التصوّر العام بخصوص حرب الإبادة الدائرة في غزة.[37] وفي الوقت ذاته، سخّرت السلطات الإسرائيليّة منصّات التواصل الاجتماعيّ لرصد وقمع وملاحقة المستخدمين المصنّفين كمعارضين.[38]

بالإضافة إلى العلاقات بين ميتا والسلطات الإسرائيليّة والتي كشف عنه سابقًا[39] ، تتعاون إسرائيل، من خلال وحدتها السيبرانيّة، بشكلٍ مباشر مع منصّات التواصل الاجتماعيّ للمطالبة بحذف أو تقييد محتوى تعتبره مرفوضًا. يتمثّل ذلك غالبًا في استهداف منشوراتٍ أو حسابات تناقش موضوع حقوق الإنسان للفلسطينيّين أو نقد السياسات الإسرائيليّة، غالبًا بحجّة التحريض أو التضليل.[40] في الفترة ما بين تشرين الأول وتشرين الثاني 2023، أرسلت الوحدة نحو 10,000 طلب للمنصّات، وقد بلغ معدّل الاستجابة لـهذه الطلبات نحو 94%.[41]

السياق العالميّ للرقابة على حركات التضامن مع الشعب الفلسطينيّ في الحيز الرقميّ وخارجه أيضًا[42]، يتقاطع مباشرة مع الديناميكيّة المرصودة في أوروبا بشكل عام، وفي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتّحدة على وجه الخصوص في إطار هذا البحث، ويؤثّر عليها أيضًا، ما يدلّ على أنّ التهديدات التي تطال حريّة التعبير تتعدّى حدود الولاية القضائيّة الوطنيّة.

35 على سبيل المثال، 9 شركات من أصل أكبر 10 شركات برمجيّات في العالم، 9 شركات من أصل أكبر 10 شركات تكنولوجيّة في العالم، أكبر 3 شركات للبرمجيّات المؤسّسيّة، و4 شركات من أصل أكبر 5 شركات في خدمة تكنولوجيا المعلومات، تتخّذ من إيرلندا مقرًا لها. وتجدر الإشارة إلى أنّ أدوبي:
ألفابيت (الشركة الأم لجوجل)، أمازون، آبل، IBM، HP inc،
إنتل، ميتا، مايكروسوفت، أوراكل، سيلزفورس، وشركات أخرها غيرها تتخذ من إيرلندا مقرًا لها. الشركات التكنولوجيّة الخمس الكبرى- ميتا، جوجل (ألفابيت)، مايكروسوفت وأمازون، جميعها تتخّذ من إيرلندا مقرًا لنشاطها في أوروبا والشرق الأوسط و/أو في أوروبا، تحديدًا في دبلن، باستثناء شركة آبل، التي اتخذت من مدينة كورك في إيرلندا مقرًّا لها. كذلك الأمر بالنسبة للينكد إن، باي بال، إير بي إن بي، أدوبي، IBM، وإنتل. «الشركات التكنولوجيّة الأمريكيّة الكبرى تتخذ من إيرلندا مقرًّا لها. SEO Solutions . المرجع الإلكترونيّ:
https://www.seosolutions.ie/top-usa-tech-companies-based-ireland.html؛
بروتون، دافيد. «إيرلندا هي الوجهة الأولى للشركات التكنولوجيّة الأمريكيّة». مؤسّسة ناثان. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.nathantrust.com/insights/ireland-is-the-number-1-destination-for-us-tech-firms

36 أبو شمالة، رانية. «نتنياهو يعترف باستخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ كسلاح للتأثير على الرأي العام». وكالة الأناضول. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.aa.com.tr/en/middle-east/netanyahu-admits-using-social-media-as-weapon-to-influence-us-opinion-amid-gaza-genocide/3700646

37 عثمان، ندى. «حرب السرديّات...». ذا نيو أراب (The New Arab). المرجع الإلكترونيّ:
https://www.newarab.com/analysis/how-social-media-became-new-frontline-israels-digital-war

38 مونيتا، سارة. «اعتقال عرب إسرائيليّين...» بي.بي.سي (BBC). المرجع الإلكترونيّ:
https://www.bbc.com/news/world-middle-east-67181582

39 وقّاص أحمد وآخرون. «تكشف بيانات مسرّبة...». دروب سايت نيوز (Drop Site News). المرجع الإلكترونيّ:
https://theintercept.com/2024/10/21/instagram-israel-palestine-censorship-sjp/
«ميتا تحقّق الأرباح من إعلانات ترويجيّة للمستوطنات الإسرائيليّة غير القانونيّة في الضفة الغربيّة». الجزيرة. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.aljazeera.com/features/2025/3/31/meta-profits-as-ads-promote-illegal-israeli-settlements-in-west-bank
«المسؤولة عن سياسات ميتا في إسرائيل حاولت تقييد منشورات داعمة للفلسطينيّين على إنستغرام». ذا إنترسبت (The Intercept). المرجع الإلكترونيّ:
https://theintercept.com/2024/10/21/instagram-israel-palestine-censorship-sjp/؛
«المسؤولة عن سياسات ميتا في إسرائيل، جوردانا كاتلر، حاولت تقييد منشورات داعمة للفلسطينيّين على إنستغرام». ذا نيو آراب (The New Arab). المرجع الإلكترونيّ:
https://www.newarab.com/news/meta-policy-chief-israel-censoring-pro-palestine-posts

40 ثوماس بروستار، «إسرائيل طلبت من ميتا وتيكتوك حذف 8,000 منشور متعلّق بالحرب مع حماس». فوربس (Forbes). المرجع الإلكترونيّ:
https://www.forbes.com/sites/thomasbrewster/2023/11/13/meta-and-tiktok-told-to-remove-8000-pro-hamas-posts-by-israel/?sh=16af3f16f6ce

41 «وعود ميتا المنكوثة». هيومان رايتس ووتش (2022). المرجع الإلكترونيّ:
https://www.hrw.org/report/2023/12/21/metas-broken-promises/systemic-censorship-palestine-content-instagram-and

42 https://www.un.org/unispal/document/report-special-rapporteur-23aug24/

IV.
الإشراف على المحتوى، سيرورة متعدّدة المستويات

أفاد عدد من الأفراد والمنظمات المناصرة لحقوق الإنسان للفلسطينيّين، والذين شاركوا في المقابلات التي أجريت في إطار هذا البحث، بعدم القدرة على التفاعل مع بعض الصفحات، الإعجاب بالمنشورات، أو حتى استخدام خاصيّة «البث المباشر».[43] وفي معظم الوقت، لا يتلقّى هؤلاء إشعارًا بذلك، وإن تلقوا أيّ إشعار، فإنّه يكون غالبًا غير مرتبط بالتقييد الّذي تعرّضوا له. وفي هذا المضمار، تشير منظّمة أورويبّة مناصرة للشعب الفلسطينيّ «نحن محظورون حاليًّا من خاصيّة البث المباشر على حسابنا على إنستغرام. ومنشورات فروعنا المحليّة وتلك التي ننشرها نحن قد تحذف عشوائيًّا بدون أيّ سبب واضح.»

أفاد مشاركان آخران في المقابلات، واللذان يشاركان غالبًا محتوى مناصرًا للشعب الفلسطينيّ، على عدم القدرة على الإعجاب بمنشورات أو مشاركة منشورات، وعدم تلقيهم أيّ إشعار بذلك من المنصّة. «عند إغلاق حساب، فإنّ المستخدم لا يتلقّى على الأغلب توضيحًا مفصّلًا من المنصّة، لا سيّما توضيحًا دقيقًا وموثوقًا، وبالتالي، تبقى هذه الإجراءات الرقابيّة ضبابيّة وغير واضحة»، يقول براين أو إيغيرتاي، المسؤول الإعلاميّ للحملة الإيرلنديّة للتضامن مع الفلسطينيّين.[44]

تعرّض مستخدمون من مختلف أنحاء العالم لمختلف أشكال الرقابة، خاصةً منذ تشرين الأول 2023، كما أشار عدد كبير من المنظّمات مثل حملة، وهيومن رايتس ووتش، ومنظّمة العفو الدوليّة، ومساعدو الأمان الرقميّ، ومصادر إخباريّة مختلفة وغيرهم.[45] تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الرقابة الرقميّة لم تبدأ بعد السابع من تشرين الأول 2023، بل هي ممارسة مستمرة.[46] تشير البيانات إلى ممارسة رقابة مشدّدة على إنستغرام، فقد أشار 80% من المجيبين في الاستبيان المشترك للمركز الأوروبيّ للدعم القانونيّ ومركز حملة، إلى أنّهم تعرّضوا للرقابة، ويبيّن الاستطلاع الذي أجريناه في تشرين الأول 2025 أن 56% من المستطلعين تعرضوا للرقابة، وهي نسبة كبيرة، وإن كانت أقلّ من سابقتها.

---

43 فطافطة، مروة. «هذا ليس خللًا تقنيًّا: «كيف تمارس ميتا الرقابة بشكل منهجيّ...» مساعدو الأمان الرقميّ. المرجع الإلكترونيّ: https://www.accessnow.org/publication/how-meta-censors-palestinian-voices/
أشارت تقارير أخرى أيضًا إلى أنّ: «ميتا حظرت على صانع المحتوى الفلسطينيّ عدنان برق، وهو ناشط من مدينة القدس، استخدام خاصيّة البثّ المباشر على إنستغرام، وقيّدت حسابه، بما في ذلك حجبه عن المستخدمين غير المتابعين وإقصاؤه عن أنظمة التوصية والاستكشاف والحسابات المقترحة والريلز وتوصيات المحتوى».

44 مراسلة إلكترونيّة مع مركز حملة، 7 تشرين الأول 2025.

45 «وعود ميتا المنكوثة». هيومان رايتس ووتش (2202). المرجع الإلكترونيّ: https://www.hrw.org/report/2023/12/21/metas-broken-promises/systemic-censorship-palestine-content-instagram-and
«هل تمارس كبرى منصّات التواصل الاجتماعيّة الرقابة...» الجزيرة. المرجع الإلكترونيّ: https://www.aljazeera.com/features/2023/10/24/shadowbanning-are-social-media-giants-censoring-pro-palestine-voices
«الحرب الرقميّة: الرقابة الإسرائيليّة على المحتوى الفلسطينيّ. مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة. المرجع الإلكترونيّ: https://www.palestine-studies.org/en/node/1653973

46 ناشف، نديم. «الحرب الرقميّة: الرقابة الإسرائيليّة على المحتوى الفلسطينيّ. مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة. المرجع الإلكترونيّ: https://www.palestine-studies.org/en/node/1653973

كتب مستخدم إسبانيّ في منشور على صفحته «تعجز الكلمات عن التعبير»، تعليقًا على معاناة الفلسطينيّين، وتلقى فوريًا إشعارًا مفاده «لم نتمكّن من نشر تعليقك».

إنّ غياب الاتساق في معايير المجتمع بين منصّة وأخرى يعقّد سيرورات الرصد والمتابعة. «منصّات التواصل الاجتماعيّ المختلفة لا تستخدم مصطلحات موحّدة لوصف خصائص الإشراف على المحتوى؛ فقد تستخدم مصطلحات مختلفة للإجراء نفسه، أو تستخدم المصطلح نفسه للإشارة إلى إجراءات تختلف طريقة تطبيقها من منصة إلى أخرى»، تقول كات لو، مصمّمة تجربة المستخدم. وما زالت المنصّات تطلق خصائص جديدة لمواجهة التحديات الدائمة في مجال الإشراف على المحتوى.

يفتقر المستخدمون والمؤسّسات خارج شركات التواصل الاجتماعيّ لمعلومات كافية وواضحة ومتّسقة بخصوص آليّات الإشراف على المحتوى التي تعتمدها كلّ من المنصّات، وذلك على المستويين التقنيّ والسياساتيّ.

وفقًا لمنظّمة ويتنِس (Witness)، وهي منظّمة دوليّة غير ربحيّة تساعد الناس على استخدام الفيديو والتكنولوجيا لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، فإنّ مجال الإشراف على المحتوى يواجه حاليًّا معضلة جادّة. الأدوات الرقميّة تسهم في تعزيز المشاركة المدنيّة- خاصة لدى الفئات المستضعفة والمهمّشة- ما يتيح لهم المجال لتوثيق الانتهاكات التي يتعرّضون لنا، والدفاع عن حقوقهم. ولكنّ ثمّة من يستغلون هذه الأدوات لنشر معلومات مضلّلة، رصد وإسكات الأصوات المعارضة، ترسيخ خطاب الكراهية وتعريض أنصار الحقوق الفرديّة والصحافيّين للخطر. الوسائط المولّدة بالذكاء الاصطناعيّ قادرة على تضخيم الإشكاليّات القائمة بخصوص موثوقية المعلومات، التحقّق من صحّة المحتوى الإعلاميّ وتسليح الذكاء الاصطناعيّ، وتوسيع نطاق هذه الإشكاليّات وإعادة صياغتها بما يتماشى مع مصالح الجهات المعنيّة.[47]

47 «نريد رؤية الصور، وإلّا لن نصدّق*»، وتنس (Witness). المرجع الإلكتروني: https://lab.witness.org/ticks-or-it-didnt-happen/

مستخدم مقيم في المملكة المتّحدة، غير قادر على مشاركة تعليق مناصر للفلسطينيّين.

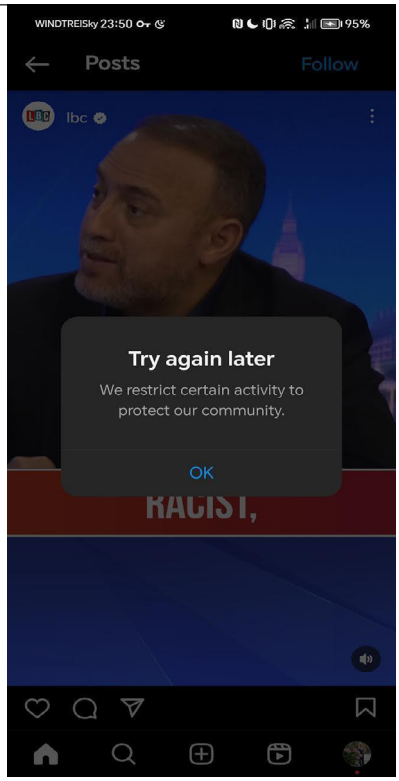

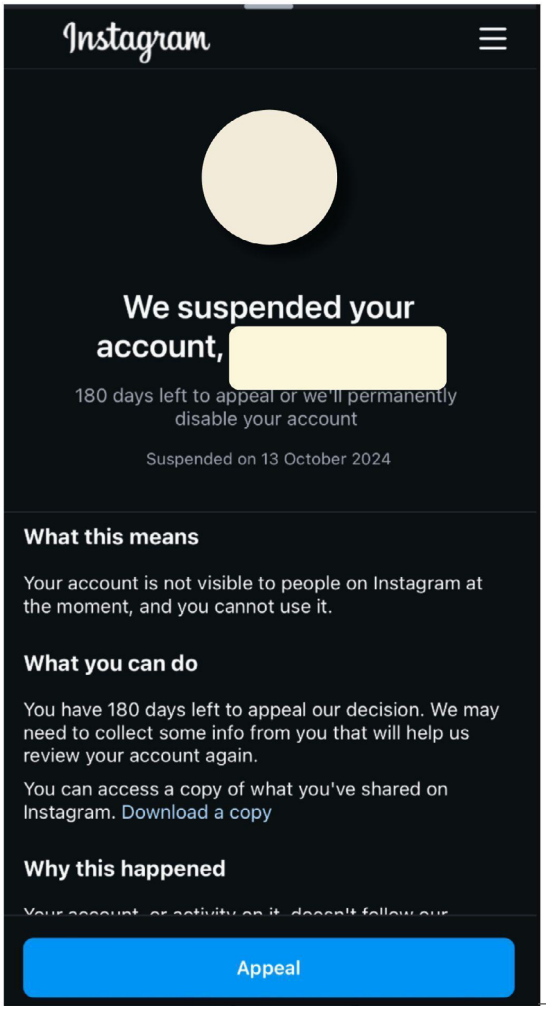

أفاد مستخدم مقيم في المملكة المتّحدة، تمّ تعليق حسابه: «مللت من الرقابة الدائمة التي تمارسها إنستغرام على حسابي كلّما تحدثت عن غزة. تعرّضت للحظر المظلّل، صنّف محتواي كمحتوى إشكاليّ وتمّ تعليق حسابي مرّتين- لمجرّد أنّي نشرت مقاطع حقيقيّة لقصف إسرائيليّ يستهدف مدنيّين. في بعض الأحيان، مجرّد وضع شارة إعجاب على أحد المنشورات يعرّضني مجدّدًا للحظر أو التحذير. لا يمكن معاقبتنا على قولنا رأيًا واضحًا وصريحًا عن الإبادة الجماعيّة. هكذا يبدو شكل الإسكات الرقميّ، وهو يمارس على الآلاف منا. الرقابة لن تمنع انتشار الحقيقة».

للتغلّب على هذه التحديات في أعقاب عدد كبير من الاتهامات بانتهاك حقوق الإنسان- بما في ذلك اتهام ميتا بالتواطؤ في الإبادة الجماعيّة في عام 2017[48] -تعاونت منصّات التواصل الاجتماعيّ مع منظّمات المجتمع المدنيّ للاطّلاع على وجهات نظر ورؤى أخرى بخصوص معايير المجتمع الخاصّة بكل منصّة. ولدى ميتا برنامج يدعى «الشركاء الموثوقون»،[49] والذي يضمّ أكثر من 400 منظّمة غير حكوميّة، وكالات الإغاثة الإنسانيّة، أنصار حقوق الإنسان وباحثين من 311 دولة حول العالم.

48 «الفظاعة الاجتماعيّة: ميتا والحق في الانتصاف الفعّال في روهينغيا». منظمّة العفو الدوليّة. المرجع الإلكترونيّ: https://www.amnesty.org/en/documents/ASA16/5933/2022/en/

49 https://transparency.meta.com/en-gb/policies/improving/bringing-local-context/

يعتبر مجلس ميتا الرقابيّ عنوانًا إضافيًّا لمنظّمات المجتمع المدنيّ للتبليغ عن الإشكاليّات والتأثير على سياسات ميتا، مع أنّ قرارات هذا المجلس غير ملزمة.[50] برامج شركاء السلامة في تيكتوك[51] تتضمّن مبادرات مخصّصة لتقصّي الحقائق والتحقّق من صحّتها، تعزيز التنوّر الإعلاميّ، تقبّل واحتواء التنوّع الجسديّ ، تعزيز حسن الحال الرقميّ، التثقيف الأسريّ ومكافحة التطرّف العنيف. «قناة شركاء المجتمع» التابعة للمنصّة هي أيضًا وسيلة مباشرة للمبلّغين الموثوقين حول العالم، بما في ذلك مناطق الصراع، لتبليغ تيكتوك عن أيّ محتوى إشكاليّ لغرض مراجعته، إلى جانب خاصيّة التبليغ القائمة في التطبيق نفسه».[52] برنامج «المبلّغين الأوائل»[53] التابع ليوتيوب يضمّ شبكة من المنظّمات غير الحكوميّة التي تستطيع التواصل مع يوتيوب مباشرة، للاطّلاع على القرارات بخصوص المحتوى الذي تم التبليغ عنه، إعطاء أولويّة لفحص البلاغات في أسرع وقت ممكن لغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، ومتابعة النقاش والتقييم المستمر بخصوص المحتوى على يوتيوب، وتلقي تدريبات رقميّة من حين لآخر.

سياسات ميتا بعد السابع من تشرين الأول، 2023

منذ السابع من تشرين الأول 2023، كثّفت ميتا جهودها لإنفاذ سياسات الإشراف على المحتوى.[54] وبينما أكّدت الشركة علنًا مواصلة إنفاذ السياسات القائمة، مثل سياسات «المنظّمات الخطرة والأشخاص الخطيرين، المحتوى العنيف والصادم، خطاب الكراهية، العنف والتحريض، التنمّر والمضايقة، ارتكاب الأنشطة الضارة والترويج لارتكاب الجرائم»، فإنّ التطبيق الفعليّ لهذه السياسات على أرض الواقع يكشف الستار عن نمط من الرقابة المنهجية التي تؤثّر بشكل غير متناسب على المحتوى والأصوات المناصرة للشعب الفلسطينيّ.

أفاد عدد كبير من النشطاء والصحافيّين وصنّاع المحتوى الفلسطينيّين بتعرّضهم للحظر المظلّل.[55] شهدت منشورات لنشطاء فلسطينيّين وأخرى نُشرت على صفحات إعلاميّة فلسطينيّة تراجعًا غير متناسب من حيث معدّلات الوصول والمشاركة والتفاعل، قياسًا بصفحات إعلاميّة إسرائيليّة وأخرى عربيّة،[56] ما أسهم في تسليط الضوء على السرديّات المتوافقة مع منظور الحكومة الإسرائيليّة، وتهميش الأصوات المعارضة. الحالات الموثّقة تشمل الإغلاق الفوريّ والتامّ لصفحات تابعة لمنابر إعلاميّة فلسطينيّة

50 مع ذلك، فإنّ قرارات المجلس الرقابيّ، بالإضافة إلى الضغوط وجهود المناصرة التي يمارسها المجتمع المدني، قد تؤثّر على سياسات ميتا. مثال على ذلك تعديل السياسة التي أطلق عليها اسم «شهيد» بعد قرار المجلس الرقابيّ . «المجلس الرقابيّ ينشر رأيًا استشاريًّا بخصوص السياسة...» المجلس الرقابي. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.oversightboard.com/news/oversight-board-publishes-policy-advisory-opinion-on-referring-to-designated-dangerous-individuals-as-shaheed/؛
«توسيع نطاق حرية التعبير في الخطاب الثقافي والمدني». المجلس الرقابيّ. المرجع الإلكترونيّ:
https://transparency.meta.com/governance/tracking-impact/expanding-free-expression

51 «جهودنا المتواصلة لحماية مجتمع تيكتوك...». تيكتوك. المرجع الإلكترونيّ :
https://newsroom.tiktok.com/our-continued-actions-to-protect-the-tiktok-community-during-the-israel-hamas-war-ca?lang=en-CA

52 «جهودنا المتواصلة لحماية مجتمع تيكتوك...». تيكتوك. المرجع الإلكترونيّ :
https://newsroom.tiktok.com/our-continued-actions-to-protect-the-tiktok-community-during-the-israel-hamas-war-ca?lang=en-CA

53 «عن برنامج المبلّغين الأوائل التابع ليوتيوب». مركز المساعدة على يوتيوب. المرجع الإلكترونيّ :
https://support.google.com/youtube/answer/7554338?hl=en#:~:text=The%20YouTube%20Priority%20Flagger%20program%20helps%20provide%20robust%20tools%20to,that%20violates%20our%20Community%20Guidelines

54 «جهود ميتا المتواصلة بخصوص الحرب بين إسرائيل وحماس». ميتا. المرجع الإلكترونيّ :
https://about.fb.com/news/2023/10/metas-efforts-regarding-israel-hamas-war/

55 فطافطة، مروة. «هذا ليس خللًا تقنيًّا...» مساعدو الأمان الرقميّ. المرجع الإلكترونيّ :
https://www.accessnow.org/publication/how-meta-censors-palestinian-voices/

56 «على شركات التواصل الاجتماعيّ تكثيف استجابتها للأزمات...» منظّمة العفو الدوليّة. المرجع الإلكترونيّ :
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/10/global-social-media-companies-must-step-up-crisis-response-on-israel-palestine-as-online-hate-and-censorship-proliferate

56 راجعوا إنستغرام @aziaza_zatom. إنستغرام. المرجع الإلكترونيّ :
https://www.instagram.com/motaz_azaiza/

بارزة- مثل شبكة قدس الإخباريّة التي حظرت تمامًا منذ تشرين الأول 2023. قامت ميتا أيضًا بتعليق حساب الصحافيّ الغزيّ معتز عزايزة على إنستغرام،[57] والذي تجاوز عدد متابعيه 18.5 مليون متابع لتوثيقه مجريات الحرب على غزة.[58]

شاركنا مستخدم مقيم في إيرلندا لقطة شاشة، مشيرًا إلى أنّه: «لمجرّد أنّي ذكرت فلسطين، تعرّض محتواي للحذف الكامل، الحظر المظلّل أو الوسم كمحتوى خطِير».

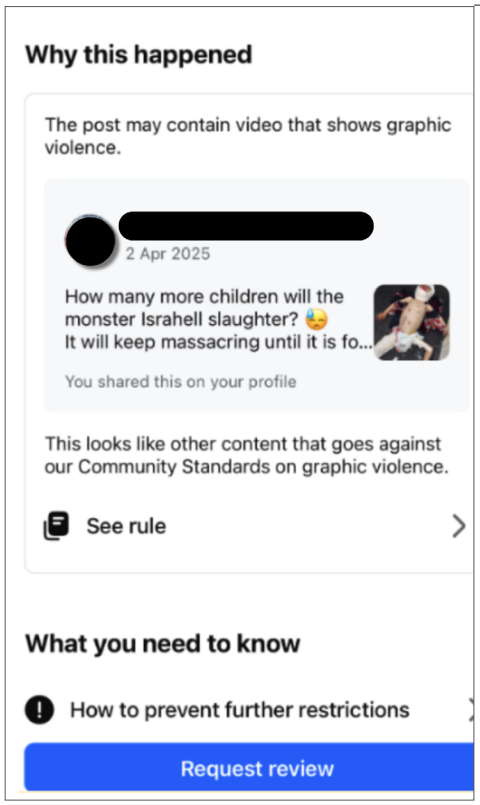

أشار عدد من المستخدمين الذين شاركوا في المسح إلى أنّ منشوراتهم المتعلقة بفلسطين حظيت بمعدّلات وصول متدنية جدًا، وقال أحدهم «عندما أنشر عن عمليّة قصف جديدة أو عن حملة تبرّعات لفلسطين، فإنّ المحتوى يصل إلى عدد أقل بكثير من الناس، مقارنةً بمنشوراتي الأخرى، بما لا يتعدّى 10% من العدد المعتاد». لاحظ مستخدم آخر من فرنسا أنّ «الأخبار المتعلّقة بفلسطين كانت تموّه، مع تحذير بأنّ 'المحتوى حسّاس'. لحظ مستطلعون آخرون تراجعًا في مشاهدات المنشورات المتعلّقة بفلسطين، مقارنة بموضوعات أخرى. من ضمن هؤلاء مستخدم من سويسرا، إذ صرّح قائلًا «أنشر بانتظام على وسائل التواصل الاجتماعيّ، خاصةً على لينكد إن، محتوى عن فلسطين، ومعدّلات وصول منشوراتي يبقى دومًا أقلّ قياسًا بمنشورات تتناول موضوعات أخرى، مع أنّي أعرف أنّ الموضوع مهمّ لجمهور المتابعين، خاصّة لأنصار حقوق الإنسان منهم». لحظ مستطلع من بلجيكا هو أيضًا تراجعًا في معدّلات وصول منشوراته المتعلّقة بفلسطين على وسائل التواصل الاجتماعيّ ، قائلًا «أيّ منشور مؤقت على صفحتي كان يشاهد قبل 70 شخصًا بالتقريب... ولكن أيّ شيء متعلّق بفلسطين لا يصل إلّا لـ 10-15 شخصًا على الأكثر.»

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ التغييرات في نطاق السياسات المتعلّقة بخطاب الكراهية مقلقة هي أيضًا. على سبيل المثال، اقترحت ميتا في شباط 2024 مراجعة وتعديل سياساتها المتعلّقة بخطاب الكراهية بحيث يعتبر أيّ نقد موجّه للصهيونيّة كأيديولوجيّة سياسيّة، نقدًا للهويّتين اليهوديّة و/أو الإسرائيليّة،[59] ما ينطوي على تشديد الرقابة على المحتوى السياسيّ خاصة في سياق حرب الإبادة الدائرة في غزة، كما يؤكّد عدد من المنظّمات.[60]

58 فطافطة، مروة. «هذا ليس خللًا تقنيًّا...» مساعدو الأمان الرقميّ. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.accessnow.org/publication/how-meta-censors-palestinian-voices/

59 جوهانا بويان وكاري پول. «مراجعة وتعديل ميتا لسياستها بخصوص خطاب الكراهية...» ذا غارديان. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.theguardian.com/technology/2024/feb/09/meta-hate-speech-policy-zionist-censorship-pro-palestine-content

60 «ائتلاف مكوّن من عدّة منظّمات دوليّة يطالب ميتا بالامتناع عن...». مركز حملة. المرجع الإلكترونيّ:
https://7amleh.org/post/a-coalition-of-international-organizations-demands-that-meta-refrain-from-censoring-criticism-of-zionism-on-its-platforms

أحد المحاور الرئيسيّة في مساعي ميتا لتكثيف الرقابة على المحتوى منذ تشرين الأول 2023 كان سياستها المتعلّقة بالمنظّمات الخطرة والأفراد الخطرين. كان الهدف الأساسيّ من وراء بلورة هذه السياسة منع تمجيد أو دعم أو تمثيل مجموعات محدّدة تعتبر خطرة، ومن ضمنهم حماس، ولكنّه تم لاحقًا تعديلها لتوسيع نطاق الجهات التي تندرج تحتها، ومن ضمنها جهات وكيانات غير حكوميّة عنيفة، يتوقّع أنّها تستعد أو تشجّع على ارتكاب أعمال عنف مستقبلًا.[61] كان لهذا التوسيع أثر على مختلف أشكال التعبير، بما في ذلك الإفادات والتقارير والتوثيقات القائمة على وقائع والنقاشات السياسيّة حول هذه المجموعات.

الضبابية وعدم الوضوح في سياسة ميتا بخصوص المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرين- خاصة مصطلحيّ «المديح» و «الدعم الفعليّ»- يفتحان الباب أمام تأويل واسع وفضفاض، يتأثّر إلى حد كبير بأنظمة الإشراف الآليّة التي تستخدمها ميتا، وإلى قدر أقل من الإشراف البشريّ.[62] ويزيد غياب الشفافية هذا من الضبابيّة المحيطة بهذه السياسة، بحيث تمتنع ميتا عن الكشف عن القائمة الكاملة للمنظمات والأفراد المصنّفين بموجبها، متذرعةً باعتبارات أمنية وقانونية. ولكن الوثائق ومصادر المعلومات الداخليّة تؤكّد أن معظم هذه التصنيفات تطال بشكل غير متناسب مجموعات من العالم العربي والإسلاميّ، بما في ذلك فصائل سياسيّة فلسطينيّة.[63]

رصدت منظّمة هيومن رايتس ووتش بين تشرين الأول وتشرين الثاني 2023 أكثر من 1,500 حالة حذف لمحتوى نشره مستخدمون فلسطينيّون وأنصار لهم على حساباتهم على إنستغرام وفيسبوك، علمًا أنّ المحتوى في 1,049 حالة منها كان «محتوى سلميًّا مناصرًا للشعب الفلسطينيّ لكنه تعرّض للرّقابة أو لتقييد اعتباطيّ.» جزء كبير من هذا المحتوى تضمّن ذكرًا حياديًّا لحركة حماس، ولكنّه خضع رغم ذلك للرقابة والتقييد، مع أنّ سياسة الشركة تسمح بـ «التغطية الإخباريّة، المناقشة الحياديّة والإدانة» لهذه المنظّمات.[64] يشير تقرير صادر عن منظّمة الأعمال من أجل المسؤوليّة الاجتماعيّة أنّ الفلسطينيّين هم الأكثر تأثرًا بسياسة ميتا بخصوص المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرين بسبب التصنيفات والانتماءات السياسيّة المقرونة بها، ما يؤدّي إلى تشديد القيود والعقوبات على الحسابات وحذف المحتوى.[65]

تبيّن تسريبات داخليّة من ميتا أنّ مطالب السلطات الإسرائيليّة بإزالة المحتوى- والتي تستهدف غالبًا الأصوات الفلسطينيّة- تقبل وتنفّذ مع حدٍ أدنى من المراجعة البشريّة،[66] بحيث تُسند المهمّة غالبًا لأنظمة الإشراف القائمة على أدوات الذكاء الاصطناعيّ، والتي تحذف المحتوى على نطاق واسع على المنصّة. يخلق ذلك حلقة مفرغة، بحيث تقوم الأنظمة الخوارزميّة بتوسيع نطاق المراقبة وتشديدها، دون إعطاء فرصة حقيقيّة للمستخدمين المتضرّرين للطعن والاعتراض،[67] مما يخلق أثرًا أشد وطأة من أثر الإشراف البشريّ.

---

61 «وعود ميتا المنكوثة». هيومان رايتس ووتش (2202). المرجع الإلكترونيّ:
https://www.hrw.org/report/2023/12/21/metas-broken-promises/systemic-censorship-palestine-content-instagram-and

62 «كيف تعمل أنظمة الإشراف الآليّة» (حتى عندما تخفق في أداء وظيفتها)». ذا مارك أب (pukraM ehT). المرجع الإلكترونيّ:
https://themarkup.org/automated-censorship/2024/03/01/how-automated-content-moderation-works-even-when-it-doesnt-work؛
«الإشراف على المحتوى في عصر جديد من الذكاء الاصطناعيّ والرقابة الرقميّة». المجلس الرقابيّ. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.oversightboard.com/news/content-moderation-in-a-new-era-for-ai-and-automation/

63 فطافطة، مروة. «هذا ليس خللًا تقنيًّا...» مساعدو الأمان الرقميّ. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.accessnow.org/publication/how-meta-censors-palestinian-voices/
بيدل، سام. «الكشف عن قائمة فيسبوك السوداء السريّة...» ذا إنترسيبت (The Intercept). المرجع الإلكترونيّ:
https://theintercept.com/2021/10/12/facebook-secret-blacklist-dangerous/

64 «وعود ميتا المنكوثة». هيومان رايتس ووتش (2022). المرجع الإلكترونيّ:
https://www.hrw.org/report/2023/12/21/metas-broken-promises/systemic-censorship-palestine-content-instagram-and

65 طاقم منظّمة الأعمال من أجل المسؤوليّة الاجتماعيّة. «العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان: تأثيرات ميتا في إسرائيل وفلسطين.» منظّمة الأعمال من أجل المسؤوليّة الاجتماعيّة. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.bsr.org/en/reports/meta-human-rights-israel-palestine

66 ماغي، كاولان. «ميتا تحقّق الأرباح من إعلانات ترويجيّة للمستوطنات الإسرائيليّة غير القانونيّة في الضفة الغربيّة». الجزيرة. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.aljazeera.com/features/2025/3/31/meta-profits-as-ads-promote-illegal-israeli-settlements-in-west-bank

67 أحمد نور، جو تايدي ويارا فراج. «كيف قيّدت فيسبوك المحتوى الإخباريّ في الأراضي الفلسطينيّة». بي بي سي. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.bbc.com/news/articles/c786wlxz4jgo

في كانون الأول 2023، أعلن المجلس الرقابيّ والذي أقيمَ بهدف مراجعة قرارات ميتا بخصوص المحتوى، عن حالتين متعلقتين بالحرب على غزة، بعد سلسلة إجراءات اتخذتها الشركة للتعامل مع الارتفاع الصارخ في معدّل المحتويات الضارة أو التي ربما تكون ضارة، المنشورة على منصاتها.[68] بعد السابع من تشرين الأول، اعترفت ميتا بأنّها «أصلحت أخطاءً» حدّت إلى قدر كبير من معدّلات وصول المنشورات إلى الجمهور. كان لهذا «الخلل» تأثير على حسابات أخرى في العالم- ولم يقتصر فقط على الأشخاص الذين نشروا محتوى متعلّقًا بمجريات الأحداث في إسرائيل وغزة، بل شمل أيضًا منشورات لا تمت بصلة لهذا الموضوع.[69] وفي أيلول 2024، أعلن المجلس بخطوة لافتة أنّ العبارة «من النهر إلى البحر» لا تمثّل خطاب كراهية.[70]

التغييرات في سياسات الإشراف على المحتوى بعد السابع من تشرين الأول 2023 حدثت في سياق تصاعدت فيه الضغوطات السياسيّة، ولكنّها كانت مصحوبة بتحوّلات جذريّة على المستوى القياديّ في المنصّات، الأمر الذي أثّر على الاتجاهات السياساتيّة. على سبيل المثال، خاضت ميتا سيرورة تحوّل تنظيميّ جذريّ على مستوى الإدارة العليا، بما في ذلك إعادة هيكلة هدفت إلى تسريع عمليّات اتخاذ القرار بقيادة مارك زوكربيرغ وفريقه التنفيذيّ الرئيسيّ.[71]

التغييرات على المستوى القياديّ تزامنت مع «عام التغييرات المكثّفة» حيث أعادت ميتا هيكلة أنظمة الإشراف على المحتوى، زادت من اعتمادها على الإشراف الآليّ، وشدّدت القيود على المحتوى الحسّاس سياسيًا، من ضمن ذلك الخطاب المناصر للشعب الفلسطينيّ كما أشار موظّفو ميتا بأنفسهم[72] وكما جاء في تقارير حملة السابقة التي تناولت هذا الموضوع على نطاق واسع.[73] وفقًا لشهادات داخليّة من الشركة نفسها ولتقارير استقصائيّة، حرصت ميتا على مواءمة عدد من آليات الإنفاذ المتبّعة لديها مع المصالح الحكوميّة الإسرائيليّة، ما أسفر عن إقرار نظام رقابيّ تعاونيّ يستهدف السرديّات الفلسطينيّة.[74]

هذا التحوّل على المستوى التنظيميّ، إلى جانب تكثيف المطالب الحكوميّة، أفضى إلى تشديد سياسات الإشراف على المحتوى على المنصّة وتراجع شفافيتها، الأمر الذي قوّض الخطاب السياسي المشروع وجهود الدفاع عن حقوق الإنسان.

---

68 «المجلس الرقابيّ يتخذ أولى قراراته السريعة بخصوص الصراع بين إسرائيل وحماس». المجلس الرقابيّ. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.oversightboard.com/news/1109713833718200-oversight-board-issues-first-expedited-decisions-about-israel-hamas-conflict/؛
«أولى قرارات ميتا بحذف مقطعين مصوّرين...» أخبار سي.بس.إس. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.cbsnews.com/sanfrancisco/news/israel-hamas-war-meta-oversight-board-reverses-decisions-to-remove-2-videos-fb-ig/

69 «جهود ميتا المتواصلة بخصوص الحرب بين إسرائيل وحماس». ميتا. المرجع الإلكترونيّ:
https://about.fb.com/news/2023/10/metas-efforts-regarding-israel-hamas-war/

70 «قرار جديد يوضّح لماذا لا يشكّل استخدام عبارة 'من النهر إلى البحر' علّة لحذف المحتوى». المجلس الرقابيّ. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.oversightboard.com/news/new-decision-highlights-why-standalone-use-of-from-the-river-to-the-sea-should-not-lead-to-content-removal/; Brown, Deborah.
«مجلس ميتا الرقابيّ يحدّد أنّ عبارة 'من النهر إلى البحر' ليست خطاب كراهية». هيومن رايتس ووتش. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.hrw.org/news/2024/09/18/metas-oversight-board-rules-river-sea-isnt-hate-speech

71 إيان. «إستراتيجيّات إدارة التغيير التي اعتمدها مارك زوكربيرغ في ميتا». بريسفارم. المرجع الإلكترونيّ:
https://press.farm/mark-zuckerbergs-change-management-at-meta/

72 «ميتا، أوقفي الرقابة على المحتوى الفلسطيني». المرجع الإلكترونيّ:
https://metastopcensoringpalestine.com/
«موظّفو ميتا يقولون إنّ المنشورات الداخليّة...» بيزنس إنسايدر. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.businessinsider.com/meta-workers-write-letter-mark-zuckerberg-palestine-2024-5

73 فاين، أليكساندرا. «احذفوا القضيّة: شهادات كوادر من قطاع التكنولوجيا حول مناصرة الفلسطينيّين والقمع في أماكن العمل». حملة. المرجع الإلكتروني:
https://7amleh.org/post/tech-workers-testimonies-stories-of-suppression-of-palestinian-advocacy-in-the-workplace-en

74 فطافطة، مروة. «هذا ليس خللًا تقنيًّا...» مساعدو الأمان الرقميّ. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.accessnow.org/publication/how-meta-censors-palestinian-voices/;
بيدِل، سام. «الكشف عن قائمة فيسبوك السوداء السريّة...» ذا إنترسيبت. المرجع الإلكترونيّ:
https://theintercept.com/2021/10/12/facebook-secret-blacklist-dangerous/

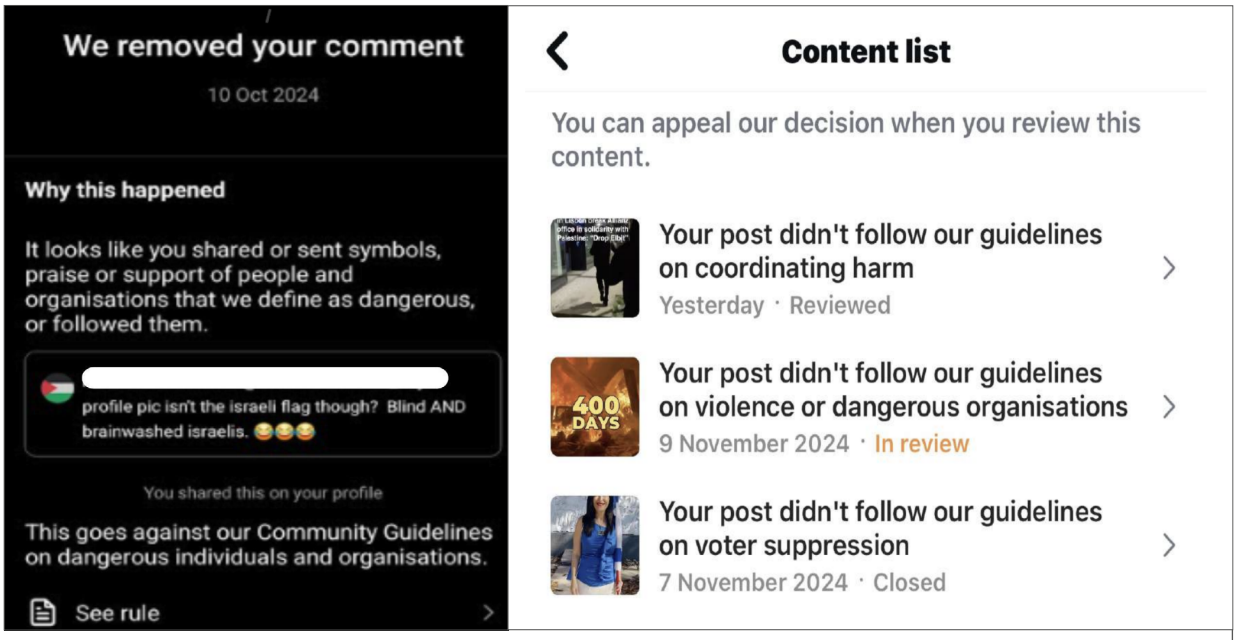

«قمنا بحذف تعليقك»، قال مستخدم وضع علم فلسطين صورة لحسابه الشخصيّ.

وثّقت منظّمة أوروبيّة مناصرة للشعب الفلسطينيّ تعرّضها للرقابة الممنهجة من قبل ميتا، «لم نتمكّن من استخدام خاصية البث المباشر والرسائل الخاصّة، ولم يتمكن الناس من العثور علينا في شريط البحث. نشارك على حسابنا مقاطع مصوّرة لأشخاص يدينون الإبادة الجماعيّة، نُسلّط الضوء على أبرز مراحلها بدون المبالغة في نشر محتويات صعبة أو صور دمويّة، ولكنّنا نعرض معاناة الفلسطينيّين. نشارك مقاطع مصوّرة تبيّن تعامل الصهاينة مع المحتجين المناصرين للشعب الفلسطينيّ. وقد تعرّضنا إثر ذلك لرقابة ممنهجة من قبل ميتا».

رقابة هادئة: «هل يعتبر النشاط المناصر للفلسطينيّين مصدر إزعاج؟»

يصعب رصد ممارسات «الرقابة الهادئة» على شبكة الإنترنت، ما يعوق قدرة منظّمات الدفاع عن حقوق الإنسان على المساءلة. وفقًا لأحد العاملين في قطاع التكنولوجيا، والمقيم في هولندا، فإنّ الأمر لا يقتصر على الرقابة الواضحة والمباشرة، فعلى سبيل المثال، يرى المستخدمون منشورًا بعد انتهاء الحدث، حتى وإن كان المستخدم متابعًا لهذا الحساب، وإن فعّل خاصيّة تلقي الإشعارات، بالإضافة إلى تعطيل حساب المستخدم دون إخطاره بذلك، إزالة «الإعجاب» عن المنشورات، عدم القدرة على العثور على منشورات نالت إعجاب المستخدمين، أو إغراق المستخدمين بالإعلانات بهدف صرف انتباه فئات ذات خصائص ديمغرافيّة معيّنة. يوضّح هذا العامل أنّ مساعيهم لتتبّع ممارسات «الرقابة الهادئة» منذ 2021 ساعدتهم على رصد بعض الأنماط من خلال إجراء اختبارات خاصّة ليحدّدوا ما إذا كانت أشكال الرقابة هذه متعمّدة أم ناتجة عن خلل في النظام.

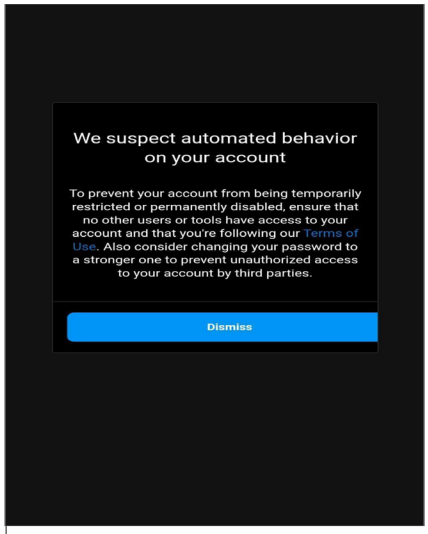

ظهر هذا الإشعار لأحد المستخدمين بعد أن «حاول التعليق على صورة فقط».
أبلغ المستخدم ميتا بهذه المشكلة، ولم يحدث شيء.

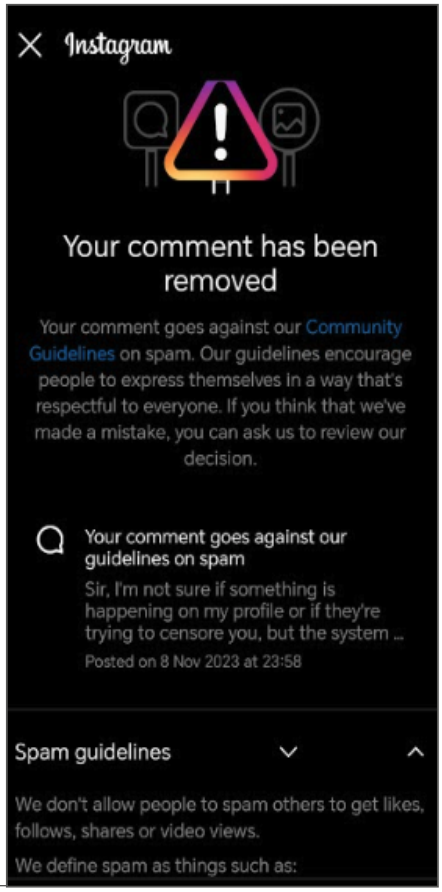

حُظِرَ تعليق أحد المستخدمين على إنستغرام، وقد رافق الحذف الإشعار التالي: «تعليقك مخالف لتوجيهات المجتمع بخصوص الرسائل المزعجة».

منذ تشرين الأول 2023، لحظ عامل من قطاع التكنولوجيا مِمّن قابلناهم، زيادة واضحة في الرقابة الإلكترونيّة المرتبطة بالمحتوى الفلسطينيّ. وإثر رصده لظاهرة «الرقابة الهادئة»، يوضّح أنّ «الكثير من الأنشطة التي يعلن عنها على وسائل التواصل الاجتماعيّ لا تصل إلى الجمهور ويصعب معرفة موعدها. فحتى إذا كنت تتابع هذه الحسابات وتفعّل خاصيّة تلقي الإشعارات، فإنّك سترى المنشور بعد انقضاء الحدث فقط... هذا الأمر مبرمج».

قال أحد المشاركين في المقابلات، وهو مقيم في المملكة المتّحدة، إنّه لم يستطع كتابة تعليق على عبارة مناصرة للشعب الفلسطينيّ، وقد بدا له ظاهريًا أن الأمر يعود لعطل تقنيّ: «كانت تعليقاتي تتكرّر، تظهر فجأة مرتين، ثم أتلقى الإشعار التالي من إنستغرام: المحتوى مزعج. حاولت معالجة العطل بالنقر على التعليق ثم حذفته، ولكنّ التعليقين حُذفا». ويتابع قائلًا «لحظت أثناء مشاهدة منشور مؤقّت على صفحات متاحة أنّ بعض هذه المنشورات كانت تمرّ بسرعة غير اعتياديّة، لا تتعدّى الثانيتين، بدلًا من 15-30 ثانية مثلًا. وجدت ذلك على بعض الحسابات التي تتناول القضية الفلسطينيّة».

أكّدت ديبورا براون من منظّمة هيومن رايتس ووتش ما قاله المستخدمين المناصرين للشعب الفلسطينيّ، خاصة فيما يتعلّق بالإشعارات التي تصنّف منشوراتهم المناصرة لحقوق الفلسطينيّين كمحتوى «مزعج». «لحظنا أنّه إذا نشر المستخدم نفس الرسالة عدة مرات، وهو ما يفعله غالبًا الأشخاص الذين يدينون انتهاكات حقوق الإنسان، فإنّ ذلك يعتبر سلوكًا مزعجًا وفقًا لقواعد ميتا... وبالتالي، تعتبر ميتا هذا النشاط على منصّتها محتوى مزعجًا».

أفاد العديد من المستخدمين الذين قابلناهم بأنّ محتواهم تعرّض للحظر أو الحظر المظلّل، ولم يتمكّنوا أيضًا من الإعجاب بصفحات معيّنة شاركت محتوى مناصرًا للشعب الفلسطينيّ وقد تلا ذلك إشعار عام لا يشير غالبًا إلى السياسات والقواعد التي يُزعم أنّها خُرقت. قال أحد المستخدمين «لحظت أنّه قبل السابع من تشرين الأول كنت أتحدّث عن تاريخ فلسطين بحريّة، وكنت أعبّر عن رأيي الشخصيّ... ولكن بعد تشرين الثاني 2023، لحظت أنّ تعليقاتي كانت تُحذف. هل هو عطل تقنيّ أم رقابة متعمّدة؟ لم أنشر يومًا تعليقات إشكاليّة. أنا إنسان عاديّ، لست ناشطًا، ولست فعّالًا جدًا على صفحات التواصل الاجتماعيّ. كنت أريد فقط التعبير عن دعمي وتضامني مع الشعب الفلسطينيّ؛ هذا كل ما في الأمر».

هذه الإفادة ليست حالة فرديّة، فقد أشار العديد من الأشخاص والمنظّمات المناصرة لحقوق الفلسطينيين الذين قابلناهم في إطار هذا البحث إلى أنّ محتواهم حذف، أحيانًا بشكل مؤقّت، بدون أيّ تفسير إضافي- وتشارَك هذه التجربة آخرون كُثر من مختلف أنحاء العالم، كما بيّن عدد من التقارير.[75] قال مستخدم آخر «رغم تقديم البلاغ، لم أتلق أيّ إشعار أو رسالة من إنستغرام لمعالجة هذا العطل الذي يبدو متعمّدًا، إذ لم يعد بإمكاني كتابة أيّ تعليق. يجب أن أنتظر حتى يسمح لي مجدّدًا بكتابة تعليقات». تقول ديبوراه براون من منظّمة هيومن رايتس ووتش إنّ «هناك أزمة ثقة تجاه هذه المنصّات، لأنّ الناس يعتقدون أنّ بلاغاتهم المقدّمة للمنصّات تُهمل ولا تعالج».

بالنسبة للمحتوى المحذوف، أشار عدد من المستطلعين إلى التأثير المباشر على جهودهم لتمويل حركة التضامن مع الفلسطينيّين. «أشارك يوميًا تقريبًا مقاطع مصورة على شكل منشورات مؤقّتة (ستوريهات) تحتوي على رابط للتبرّع مباشرة لعائلات في غزّة. وفي معظم الأحيان، لا تكون هذه المنشورات المؤقّتة متاحة للمتابعين لنحو 10-12 ساعة منذ النشر. ثم أحظى بثماني مشاهدات فقط»، يفيد مستخدم من فرنسا. «بالإمكان أيضًا الإحالة إلى حسابات أخرى (بوضع إشارة 'تاغ') في هذه المنشورات المؤقّتة، بحيث تظهر تلقائيًّا في منشورات مؤقّتة على حسابات أخرى، ولكنّي تلقيت رسائل من أشخاص أخبروني بأنّهم غير قادرين على رفع المنشورات المؤقّتة على حساباتهم... ولا يمكنهم حتى مشاركتها.»

استهداف المحتوى المناصر للقضيّة الفلسطينيّة على المنصّات

مع أنّ ميتا هي اللاعب الرئيسيّ في سياق الإشراف على المحتوى، تؤدّي منصّات أخرى أيضًا، مثل تيكتوك وإكس، دورًا محوريًّا في القمع الرقميّ. يكشف تقرير صدر مؤخرًا عن مركز حملة عن فجوات عميقة في سياسات الإشراف على المحتوى على منصّة لينكد إن وإلى بيئة عمل داخليّة تتسم بانحياز مؤسّسيّ لصالح إسرائيل، ترافقه بديهيًا عنصرية تجاه الفلسطينيّين.[77] بالنسبة لمنصّة إكس، يفيد مركز حملة بأنّه على الرغم من عدم رصد ممارسات رقابيّة مشدّدة على المحتوى المناصر للقضية الفلسطينيّة، إلّا أنّ المنصّة لا تَشرف بالقدر الكافي على الخطاب المعادي للفلسطينيّين، ما يحدّ من قدرتهم على التعبير عن إسماع أصواتهم والتعبير عن آرائهم.[78]

75 فاين، أليكساندرا. «احذفوا القضيّة: شهادات كوادر من قطاع التكنولوجيا حول مناصرة الشعب الفلسطينيّ والقمع في أماكن العمل». حملة. المرجع الإلكتروني: https://7amleh.org/post/tech-workers-testimonies-stories-of-suppression-of-palestinian-advocacy-in-the-workplace-en

76 وود، أوليفر. «الحقوق الرقميّة في خطر: تأثير سياسات الإشراف المنحازة على منصّة لينكد إن في خضم حرب الإبادة». حملة. المرجع الإلكترونيّ https://7amleh.org/post/digital-rights-under-threat-en

77 تبيّن المقابلات أنّ موظّفي لينكد إن قدّموا شكاوى لكبار المسؤولين في المنصّة بخصوص «ازدواجيّة المعايير» هذه في بداية تشرين الأول 2023، بعد إلغاء مبادرات مرتبطة بحقوق الإنسان والحقوق الثقافيّة للفلسطينيّين، باعتبارها «مستفزة».

78 في 2023، شكّلت الانتهاكات المسجّلة على منصّة **X** نسبة 2% فقط من أصل 1606 انتهاكات للحقوق الرقميّة المرتبطة بالرقابة. في المقابل، سجّلت أكبر نسبة من هذه الانتهاكات على فيسبوك، إنستغرام وتيكتوك، بحيث بلغت 93% من مجمل الانتهاكات الموثّقة على منصّة حر خلال نفس الفترة.

كثّفت تيكتوك جهود الإشراف على المحتوى في أوروبا، بحيث استخدمت أدوات قائمة على الذكاء الاصطناعيّ والأنظمة الآليّة لحذف ملايين المنشورات «المخالفة» المتعلّقة بفلسطين، بحجّة تحقيق «أعلى مستويات الدقّة» خلال فترة تصعيد الصراع، على حد تعبيرها، في وقت تعاونت فيه بشكل وثيق مع سلطات حكوميّة ومنظّمات صهيونيّة.[79] [80] في مقطع مصوّر جرى تداوله مؤخّرًا، تطرّق الرئيس التنفيذيّ الجديد، أدام بريسر[81] إلى سياسة تعتبر مصطلح «صهيونيّ» إحالة غير مباشرة إلى فئة محميّة، بموجب قوانين المنصّة الخاصة بخطاب الكراهية. ومع أنّ «الاستخدامات الإيجابيّة» مثل «صهيونيّ فخور» ظلت مسموحة، إلّا أنّ تسمية أحد ما بـ «صهيونيّ» كصفة تحقيريّة يندرج ضمن خطاب الكراهية[82]- الأمر الذي يقيّد الخطاب النقديّ تجاه سياسات الحكومة الإسرائيليّة والأيديولوجيا الصهيونية تحت غطاء مكافحة معاداة السامية.

بعد ضغوطٍ مكثّفة من المجتمع المدنيّ، أعادت تيكتوك تفعيل عددٍ من الحسابات البارزة المناصرة للشعب الفلسطينيّ، ما عكس قدرًا أكبر من التجاوب، مقارنة بمنصّات أخرى.[83] مع ذلك، لم يخضع المحتوى العبريّ لقدرٍ معقول من الإشراف.[84]
تطوّر سياسات الإشراف على المحتوى يتزامن مع ازدياد التوافق السياسيّ بين أبرز القادة في قطاع التكنولوجيا والسرديّات المناصرة لإسرائيل؛ وخير مثال على ذلك الرئيس التنفيذيّ لسبوتيفاي، دانييل إيك، المعروف باستثماراته الجدليّة في التكنولوجيا العسكريّة القائمة على استخدام الذكاء الاصطناعي، ما دعا إلى مقاطعة الشركة لاعتبارها متواطئة في الممارسات القمعيّة.[85] سياسات الإشراف على المحتوى لا تتأثّر بالمصالح السياسية والاقتصاديّة فحسب، بل تتبلور أيضًا وفقًا للبيئة القانونيّة دائمة التطوّر، والتي تفرض قوانين ومسؤوليات وقيودًا جديدة تحدّد كيفية إدارة المنصّات والإشراف على المحتوى الرقميّ. معرفة وفهم هذا السياق القانونيّ سيسهمان في توضيح القوى الدافعة أو المعارضة للممارسات الرقابيّة، ومن ضمنها تلك التي تؤثّر بشكل غير متناسب على الأصوات المناصرة للشعب الفلسطينيّ.

---

79 «رد تيكتوك بخصوص تعزيز إجراءات العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة/إسرائيل». مركز الأعمال وحقوق الإنسان. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.business-humanrights.org/pt/%C3%BAltimas-not%C3%ADcias/tiktok-response-on-heightened-human-rights-due-diligence-in-optisrael/
ولكنّ المفوّضية الأوروبية خلصت، بصورة أولية، إلى أنّ المنصة مخالفة لقواعد الشفافية الواردة في قانون الخدمات الرقمية (DSA) ، خاصة لعدم إتاحتها معطيات دقيقة للباحثين، ولعدم استخدامها آليات سهلة الاستخدام بالقدر الكافي تُمكّن المستخدمين من الإبلاغ عن محتوى غير قانوني أو الاعتراض على قرارات متعلقة بالإشراف على المحتوى

80 لورينز، تيلور. «التداعيات الكارثيّة لصفقة تيكتوك التي باركها ترامب هي تحذير صارخ لنا جميعًا». زيتيو (Zeteo). المرجع الإلكترونيّ:
https://zeteo.com/p/trump-tiktok-disastrous-rollout-warning-social-media

81 ليست هذه المرة الأولى التي يثير فيها تعيين في تيكتوك جدلًا كبيرًا حول موضوع التحيّز وحرية التعبير. في صيف 2025، عيّنت تيكتوك مديرة جديدة لسياسات خطاب الكراهية على المنصّة، وهي مرشدة سابقة في الجيش الإسرائيلي؛ «تيكتوك تعيّن المرشدة السابقة في الجيش الإسرائيليّ إيريكا مندل... تايمز الاقتصاديّة (The Economic Times). المرجع الإلكتروني:
https://economictimes.indiatimes.com/news/international/us/tiktok-hires-former-israeli-instructor-erica-mindel-as-hate-speech-policy-chief-amid-rising-antisemitism-scrutiny/articleshow/123059341.cms?from=mdr

82 لورينز، تيلور. «التداعيات الكارثيّة لصفقة تيكتوك التي باركها ترامب هي تحذير صارخ لنا جميعًا». زيتيو (Zeteo). المرجع الإلكترونيّ:
https://zeteo.com/p/trump-tiktok-disastrous-rollout-warning-social-media

83 «موجز حول واقع الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة منذ السابع من تشرين الأول، 2023». مركز حملة. المرجع الإلكترونيّ:
https://7amleh.org/post/briefing-on-the-palestinian-digital-rights-situation-since-october-7th-2023

84 راجعوا مثلا تقرير حملة حول خطاب الكراهية الإسرائيليّ والتحريض على العنف بالعبريّة ضد قرية حوارة على تويتر، وما عقب ذلك من تهاون وقصور في الإشراف على المحتوى؛ مركز حملة يصدر ورقة تحليليّة بخصوص الخطاب التحريضيّ الإسرائيليّ ضد قرية حوارة على تويتر». حملة. المرجع الإلكترونيّ:
https://7amleh.org/post/7amleh-issues-an-analysis-of-the-israeli-inciteful-speech-against-the-village-of-huwara-on-twitter
ومؤشّر العنف من إعداد مركز حملة، والذي «رصد أكثر من 493,000 محتوى (ولا يزال في ارتفاع مستمر) تحريضيّ على الفلسطينيّين وعلى مناصري حقوق الفلسطينيّين باللغة العبريّة على منصّات التواصل الاجتماعيّ، منذ تشرين الأول 2023»؛ «على شركات التواصل الاجتماعيّ تكثيف استجابتها للأزمة في إسرائيل-فلسطين في ظلّ انتشار خطاب الكراهية والرقابة على الشبكة». منظمّة العفو الدوليّة.
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/10/global-social-media-companies-must-step-up-crisis-response-on-israel-palestine-as-online-hate-and-censorship-proliferate
«مؤشّر العنف من إعداد منصّة حُر». حملة. المرجع الإلكتروني:
https://7or.7amleh.org/violence-indicator

٧. نماذج الرقابة الرقميّة في كلّ دولة

أ. فرنسا

شهدت فرنسا في السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في قمع الحركات التضامنيّة مع فلسطين. فقد حُظرت مُظاهرات بذريعة «النظام العام»، وقدّمت ضد بعض النشطاء لوائح اتهام جنائيّة، بينما اتخذت السلطات إجراءات لحلّ بعض المنظّمات، مثل تحالف «أورجانس فلسطين»، مستندةً بذلك إلى قوانين مكافحة التطرّف- وهي خطوة تبيّن كيفية تأطير التعبير السياسيّ كتهديد أمنيّ.[86] على ضوء هذه التطورات، أصبح التعبير الرقميّ حيّزًا جديدًا للقمع في فرنسا. فباسم مكافحة التطرّف، يتم عمليًّا تجريم المعارضة وتضييق الخناق على الحيّز الرقميّ، حيث يمكن سماع الأصوات المناهضة للاستعمار والمناصرة للشعب الفلسطينيّ.[87]

تستند هذه الممارسات إلى المادّة 5-2-421 من قانون العقوبات الفرنسيّ (تمجيد الإرهاب)، والتي أدرجت في القانون في عام 2014 لتجريم «تمجيد» الإرهاب بلغةٍ مبهمة وفضفاضة، ما أدى إلى إسكات أيّ خطاب سياسيّ مثير للجدل، وإن كان مشروعًا.[88] وقد أكّدت المقرّرة الخاصّة للأمم المتّحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسيّة في سياق مكافحة الإرهاب أنّ 85% من الملاحقات القضائيّة المرتبطة بالإرهاب في فرنسا ترتكز على هذه المادّة، محذّرة من أنّ ذلك يؤثّر على المجتمعات المهمّشة بشكل غير متناسب، ويتيح المجال لاستغلال السلطة.[89] ولكنّ هذه التحذيرات لم تحول دون تطبيقها.[90]

يهدف مشروع قانون «يادان»، المطروح حاليًا للنقاش في الجمعية الوطنيّة الفرنسيّة، إلى مكافحة «المظاهر الجديدة لمعاداة الساميّة»، وذلك من خلال الخلط بين معاداة الساميّة ومعاداة الصهيونيّة، ما يدرج ممارسات وأفعالًا جديدة ضمن قائمة الجرائم، من ضمن ذلك الدعوة إلى القضاء على الدولة أو مقارنة إسرائيل بالحكم النازيّ. يعكس مشروع القانون بوضوح الإطار التعريفيّ الذي يتبنّاه التحالف الدوليّ لإحياء ذكرى المحرقة، وقد أثار موجة من الانتقادات الحادّة في الأوساط الأكاديميّة ومنظّمات حقوق

85 «سبوتيفاي معرّضة للمقاطعة بسبب...». مركز الأعمال وحقوق الإنسان. المرجع الإلكترونيّ
https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/spotify-faces-boycott-over-ceos-700m-investment-in-ai-military-defence-startup/

86 «أوروبا تجرّم التضامن مع الفلسطينيّين». المركز الأوروبيّ للدعم القانونيّ. المرجع الإلكترونيّ
https://elsc.support/wp-content/uploads/2025/08/Europes-Proscription-of-Palestine-Solidarity.pdf

87 حمّوري، صلاح. «لا يمكن لفرنسا حظر التضامن مع فلسطين». جاكوبان (nibocaJ). المرجع الإلكترونيّ
https://jacobin.com/2025/06/france-solidarity-urgence-palestine-repression

88 بربايت، سيمون. «مذكّرة استدعاء لماتيلد بانوت:...». مجلس الشيوخ. المرجع الإلكترونيّ
https://www.publicsenat.fr/actualites/politique/convocation-de-mathilde-panot-pourquoi-les-poursuites-pour-apologie-du-terrorisme-sont-en-hausse
شتيلر، هاريسون. «إسكات ريما حسن». جاكوبان (Jacobin).
المرجع الإلكترونيّ : https://jacobin.com/2025/03/rima-hassan-france-gaza-censorship

89 تقرير المقرّرة الخاصّة للأمم المتّحدة المعنيّة بتعزيز وحماية...». الجمعية العامّة للأمم المتّحدة. المرجع الإلكترونيّ
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g19/134/00/pdf/g1913400.pdf

90 فرنسا: الحكم على الناشطة المناصرة للشعب الفلسطينيّ أميرة زعيتر، في نيس بالسجن لمدة 15 شهرًا.
https://www.aa.com.tr/fr/monde/france-la-militante-propalestinienne-nicoise-amira-zaiter-condamn%C3%A9e-%C3%A0-15-mois-de-prison-ferme/3816337

الإنسان، لما يحمله من تهديد لحرية التعبير وعدم مساهمته المزعومة في مكافحة معاداة السامية.[91]

منظّمات مثل «المجلس التمثيليّ للمؤسّسات اليهوديّة في فرنسا»، الداعمة لمثل هذه المبادرات،[92] تعتبر حاليًا من «المبلّغين الموثوقين» بموجب قانون الخدمات الرقميّة،[93] ما يتيح لهم إمكانية التبليغ السريع عن المحتويات التي يعتبرونها مخالفة لسياسات منصّات التواصل الاجتماعيّ- وفي ذلك نفوذ مضاعف قد يؤثّر بشكل كبير على تضييق الخناق على حرية النقد المشروع تجاه السياسات الإسرائيليّة وعلى الأنشطة التضامنيّة مع الفلسطينيّين.

توفيق التهاني، الرئيس الفخريّ لجمعية التضامن الفلسطينيّ-الفرنسيّ. «أجبرتني منصّة تويتر (إكس) على حذف مقطعين مصوّرين يبيّنان الفظائع التي ترتكبها إسرائيل في غزة. كان ذلك الشرط لاستعادة حسابي. نعم، المشاهد كانت صعبة جدًا، ولكن يجب نشرها على نطاق واسع في الجمعية الوطنيّة ليراها أعضاء البرلمان».

هذا القمع الرقميّ يمنع المنظّمات من نشر معلومات حول أي تجمّعات مناصرة للشعب الفلسطينيّ. «تمّ تعليق حسابنا على فيسبوك»، يقول ممثّل عن منظّمة العفو الدوليّة في تولوز، فرنسا. «ونتيجة لذلك، لم نتمكّن من الإعلان والترويج لمؤتمر عن حرب الإبادة. تم إعلامنا بأنّ التعليق كان نابعًا عن إشكاليّة حقوق النشر المرتبطة باستخدام العلامة الوطنيّة لمنظّمة العفو الدوليّة، مع أنّنا حقًا مجموعة تابعة لها. تم تقييد تجمّعاتنا سابقًا من قبل مكتب المُحافظ، ما حدّ من قدرتنا على إيصال رسالتنا للفئات المعنيّة».

---

91 «مشروع قانون يادان رقم 575...». الرابطة الفرنسيّة لحقوق الإنسان. المرجع الإلكترونيّ
https://www.ldh-aix.org/2026/01/13/proposition-de-loi-yadan-n575-visant-a-lutter-contre-les-formes-renouvelees-de-lanti-semitisme/;
«مناقشة مشروع يادان...». المرجع الإلكترونيّ
https://www.lemonde.fr/idees/article/2026/01/25/la-loi-yadan-en-debat-a-l-assemblee-nationale-confond-volontairement-antisionisme-et-antisemitisme_6664071_3232.html;
https://www.jpost.com/diaspora/antisemitism/article-884224

92 «مكافحة 'المظاهر الجديدة لمعاداة الساميّة':...» المجلس التمثيليّ للمؤسّسات اليهوديّة في فرنسا. المرجع الإلكترونيّ
https://www.crif.org/articles/actualites/2026-01-21/lutte-contre-les-formes-renouvelees-de-lantisemitisme-adoption-dun-texte-en-commission-des-lois-a-lassemblee-nationale

93 «مبلّغون موثوقون بموجب قانون الخدمات الرقميّة». المفوّضيّة الأوروبيّة. المرجع الإلكترونيّ
https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/trusted-flaggers-under-dsa

ب. ألمانيا

في ألمانيا، يظلّ دعم إسرائيل قضيّة معقّدة وحساسة للغاية، متأثّرة بعمق بالإبادة الجماعيّة للشعب اليهوديّ. حافظت الحكومات الألمانيّة المتعاقبة على دعمها لإسرائيل، مع أنّ الأمر انطوى غالبًا على أثمان باهظة دبلوماسيًّا وسياسيًا، إذ يؤطّر هذا الدعم على أنّه مسؤوليّة أخلاقيّة وتعويض عن الظلم التاريخيّ الذي لحق بالشعب اليهوديّ. ولكن في هذا الدعم طمس للحدود بين دعم دولة إسرائيل والأيديولوجيا الصهيونيّة، ودعم الشعب اليهوديّ، ما يؤدّي إلى تبنّي موقف موالٍ وغير نقديّ تجاه إسرائيل، بغض النظر عن ممارساتها تجاه الفلسطينيّين. وعليه، فإنّ أيّ نقد موجّه للعنف الاستعماريّ الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيّين، وأيّ تضامن ومناصرة لحقّ الفلسطينيين في تقرير المصير يصوّر كموقف معادٍ للسامية ومُنافٍ للقيم الإلمانيّة.

التزام ألمانيا بالحفاظ على أمن إسرائيل يعتبر «جزءًا من المصلحة الوطنيّة الألمانيّة»[94]، الأمر الذي خلق سياقًا اعتبر فيه التضامن مع فلسطين «منافيًا للهويّة الألمانيّة»[95] ومتعارضًا مع القيم الديمقراطيّة والأخلاقيّة الألمانيّة. نتيجة ذلك، فإنّ ألمانيا هي إحدى الدول الأوروبيّة الأشد قمعًا للحركات التضامنيّة مع فلسطين، خاصةً منذ السابع من تشرين الأول 2023- بحيث طالت تداعيات هذا القمع المجالات القانونيّة، الشرطويّة، الثقافيّة ومجال الهجرة، وبلغت مستويات مقلقة.[96] إلى جانب العنف الشرطويّ الممارَس خلال المظاهرات[97] الذي وثّق على نطاق واسع وأثار انتقادات شديدة،[98] تمّ إلغاء العديد من الأنشطة والمعارض والجوائز بسبب تصريحات متعلّقة بفلسطين، تم تسخير قوانين الهجرة لإخماد الاحتجاجات[100]، وتقرّر حظر عدد من الجمعيّات.[101]

أصبحت ألمانيا الدولة الأوروبيّة الوحيدة التي تصنّف حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات حركة معادية للساميّة في عام 2019.[102] في حزيران 2024، أعلن المكتب الاتحاديّ لحماية الدستور (Verfassungsschutz) أنّ حركة المقاطعة باتت موضع اشتباه باعتبارها «جماعة متطرفة»،[103] مدّعيًا أنّها «تعكس التطرف الفلسطينيّ العلمانيّ». هاجمت السلطات النشطاء بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات واستخدامهم لشعار «من النهر إلى البحر». تأطير الشعارات التضامنيّة مع الشعب الفلسطينيّ على أنّها خطاب كراهية تترتّب عليه تداعيات قانونيّة كان حاضرًا بقوة في المحاكم الألمانيّة في بداية الحرب على غزّة، بحيث وظّف لتهديد

---

94 ترافيرزو، إينزو. «منطق مصلحة الدولة يهدّد الثقافة الديمقراطيّة». جاكوبان (Jacobin). المرجع الإلكترونيّ
https://jacobin.de/artikel/traverso-gaza-israel-holocaustgedenken

95 «قمع التضامن مع الشعب الفلسطينيّ». المرجع الإلكترونيّ
http://defenderaquiendefiende.org/wp-content/uploads/2025/07/Repression-of-Palestine-Solidarity-in-Germany.pdf

96 «مؤشّر القمع». المرجع الإلكترونيّ
https://www.index-of-repression.org/

97 «خبراء الأمم المتّحدة يحثّون ألمانيا على وقف تجريم النشاط التضامنيّ مع الشعب الفلسطينيّ والعنف الشرطويّ الممارس ضدّه». الأمم المتّحدة. المرجع الإلكترونيّ
https://www.un.org/unispal/document/un-experts-16oct25

98 فريق الجزيرة. «وحشيّة الشرطة الألمانيّة تستهدف الحراك التضامنيّ مع الشعب الفلسطينيّ...» الجزيرة. المرجع الإلكترونيّ
https://www.aljazeera.com/news/2025/9/10/german-police-brutality-targets-pro-palestine-movement-injured-protester?utm_source=chatgpt.com
«شرطة برلين تفتح تحقيقًا بعد أن لكمَ ضابط ناشطًا إيرلنديًّا خلال وقفة احتجاجيّة». الغارديان. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.theguardian.com/world/2025/sep/01/berlin-police-investigate-after-irish-activist-struck-by-officer-at-protest?utm_source=chatgpt.com

99 هانو، هاونشتاين. «ألمانيا ترحّل مواطنين مناصرين للشعب الفلسطينيّ...». ذا غارديان (The Guardian). المرجع الإلكترونيّ
https://www.theguardian.com/commentisfree/2025/apr/03/germany-deporting-pro-palestine-eu-citizens-chilling-new-step

100 «ألمانيا تعتزم ترحيل أربعة من سكان برلين بسبب نشاطهم التضامنيّ مع الشعب الفلسطينيّ". المركز الأوروبيّ للدعم القانونيّ. المرجع الإلكترونيّ
https://elsc.support/the-audacity-with-which-german-authorities-bend-and-undermine-the-law-is-shameful/

101 «أوروبا تجرّم التضامن مع الشعب الفلسطينيّ». المركز الأوروبيّ للدعم القانونيّ. المرجع الإلكترونيّ
https://elsc.support/wp-content/uploads/2025/08/Europes-Proscription-of-Palestine-Solidarity.pdf

102 «ألمانيا تعلن: حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات.» إن جي أو مونيتور (NGO Monitor). المرجع الإلكترونيّ
https://ngo-monitor.org/reports/germany-declares-bds-is-antisemitic/

103 شارما، هينا. «مُعادٍ لإسرائيل، مُعادٍ للساميّة': جهاز الاستخبارات الألمانيّ يصنّف...». وي أون (Wion). المرجع الإلكترونيّ
https://www.wionews.com/world/anti-israel-antisemitic-germanys-intel-agency-labels-bds-movement-as-suspected-extremist-case-732957

الأفراد بتغيير مكانتهم القانونيّة التي تجيز لهم البقاء في ألمانيا.[104] في تشرين الثاني 2023، أصدرت وزيرة الداخليّة الألمانيّة، نانسي فيزر، مرسومًا يحظر استخدام هذا الشعار، إلّا أنّ الشعار جائز قانونيًّا الوقت الحاليّ حتى وإن «اعتبرته سلطات إنفاذ القانون مخالفة جنائيّة وسَعَت لمنع استخدامه».[105]

لمنظّمات المجتمع المدنيّ أيضًا دور في هذا السياق. يعتمد مركز الأبحاث والمعلومات حول معاداة الساميّة (Bundesverband der Recherche - und Informationsstellen Antisemitismus e.V)، المسؤول عن رصد الممارسات المعادية للساميّة في ألمانيا، تعريف معاداة الساميّة الذي حدّده التحالف الدوليّ لإحياء ذكرى المحرقة، كمرجع لرصد وتصنيف وتوثيق هذه الوقائع، ما يؤدّي في نهاية المطاف إلى استهداف النقد المشروع تجاه دولة إسرائيل.[106] القمع على أرض الواقع متزامن مع الرقابة الرقميّة.

يتعرّض العاملون في قطاع التكنولوجيا أيضًا للقمع، حتى داخل الشركات التي يعملون فيها، عندما يعربون عن قلقهم إزاء احتمال تواطؤ الشركة في انتهاكات حقوق الإنسان أو قمع التضامن مع الشعب الفلسطينيّ. أشار أحد منظّمي الكوادر التكنولوجيّة المناصر للشعب الفلسطينيّ في زالاندو، وهي أكبر شركة تكنولوجيّة في برلين، أنّ مجموعتهم المدعوة «كشف الستار عن فضائح زالاندو» تعرّضت للقمع من قبل الشركة عبر الإنترنت وعلى أرض الواقع أيضًا. وقد أشار إلى أنّه تم حظر حسابه الشخصيّ علي لينكد إنّ بسبب التحدّث عن فلسطين، مضيفًا أنّه تم حذف عدد كبير من التعليقات على منصّات زالاندو الداخليّة الخاصّة بالعاملين، أو تعليق خاصيّة النقاش في هذا الشأن.

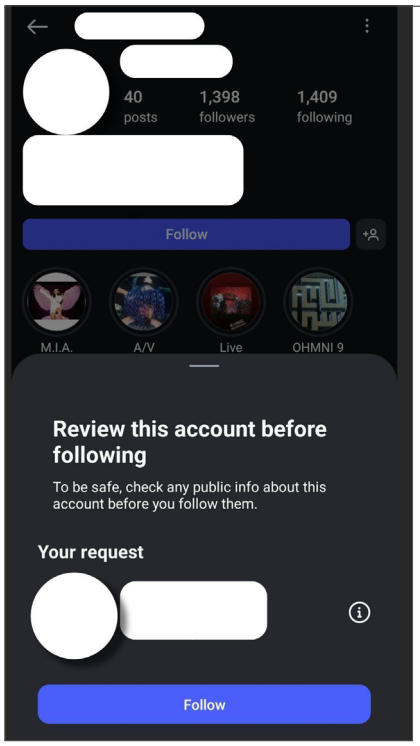

أفاد مستخدم مقيم في ألمانيا: «لم أتلق أيّ إخطار بأنّ حسابي يتضمّن تحذيرًا للمتابعين الجدد، لذلك، لم تكن لديّ أيّة إمكانية للاعتراض. أخبرني بذلك متابعون جدد. جميع المؤشّرات في حالة الحساب خضراء، وهذا يعني أنّ كل شيء على ما يرام. كلّ ما في الأمر أنّي كنت أضع منشورات يوميّة عن فلسطين منذ تشرين الأول 2023».

To the Instagram customers support: we have noticed in the past days that we weren't able to upload any posts or stories and have been notified by instagram, our posts would go against the community guidlines which has not been further specified, nor been the actual case. As a non governmental organization registered with the German state who has build an important platform on socials in the past years, we kindly would like to ask why this is happening and if the restrictions to our account can be explained and relieved. Best, Jüdische Stimme für gerechten Frieden in Nahost e.V.

تفيديوديشه شتيمه، وهي منظّمة يهوديّة في ألمانيا، تعمل من أجل تحقيق العدالة في الشرق الأوسط: «حظر علينا فجأةً نشر أيّ محتوى، ولم يعد بإمكاننا متابعة أيّ حساب أو القيام بأيّ نشاط آخر. ولم يعد بإمكان الآخرين الإشارة إلى حسابنا في منشوراتهم المؤقّتة. كلّ ذلك حدث فجأةً».

104 لولاماي، جوزفين.»الترحيل المنهجيّ ما دام الأمر ممكنًا». يورناليسموس ڤون لينكس (Journalismus Von Links). المرجع الإلكترونيّ: https://www.nd-aktuell.de/artikel/1183834.pro-palaestinensische-proteste-konsequent-ausweisen-wenn-wir-ausweisen-koennen.html

105 «'شعار من النهر إلى البحر' جائز بصورة عامّة. المنبر القانونيّ الإلكترونيّ (Legal Tribune Online). المرجع الإلكترونيّ: https://www.lto.de/recht/nachrichten/n/vgh-bayern-10cs241062-from-the-river-to-the-sea-demonstation-parole-erlaubt

106 "قصّة د. آنا يونس:..." المركز الأوروبيّ للدعم القانونيّ. المرجع الإلكترونيّ: https://elsc.support/case/the-case-of-dr-anna-younes-solidarity-outshines-shortfall-of-berlin-civil-courts-ruling/

في حملة إنستغرام، حاولت المجموعة في بادئ الأمر تفادي حذف المحتوى بواسطة تجنّب عبارات معيّنة، باستخدام رموز تعبيريّة واختصارات، محققة بذلك نجاحًا نسبيًّا. ولكن عندما أطلقوا مبادرة «أسمِعوا أصواتكم» مع رابط لنموذج رسالة موجّهة للمديرين التنفيذيّين، تم حظر المنشور الذي يتضمّن الرابط- مع أنّ الحذف تمّ بعد مرور أسبوع على إطلاق الحملة، إلّا أنّه أدّى إلى تعطيل رابط الرسالة.

حالات الرقابة هذه لا تقتصر على المنظّمين في زالاندو فحسب، إنّما توضّح أيضًا كيف تمارس المنصّات القمع الرقميّ، إلى جانب القمع الذي تمارسه سلطات الدولة، ما يضع عوائق إضافيّة أمام مبادرات التضامن مع الشعب الفلسطينيّ بواسطة تقييد النشاط ومشاركة المعلومات.

النموذج الألمانيّ يوضح كيف تمّ تسخير معاداة الساميّة والخلط بين معاداة الساميّة ومعاداة الصهيونيّة لخلق بيئة قمعيّة، على الشبكة وخارجها، بهدف إسكات الخطاب السياسيّ والمعارضة المشروعة، ما يقوّض حرية التعبير والمساءلة حول تواطؤ ألمانيا في الجرائم الدوليّة المستمرة.

ت. إيرلندا

أصبحت إيرلندا محورًا رئيسيًّا في المنظومة التكنولوجيّة العالميّة، فهي معقلٌ للمقرّات الأوروبيّة أو لمقرّات أوروبا والشرق والأوسط وإفريقيا التابعة لأكبر الشركات التكنولوجيّة الأمريكيّة، من ضمنها ألفابت (جوجل)، أمازون، آبل، ميتا، مايكروسوفت وأوراكل. لذلك، توصف إيرلندا بأنّها «غنيّة لكن هشّة»، ويعود ذلك جزئيًّا إلى اعتمادها على شركات أجنبيّة متعدّدة الجنسيات- خاصّة الأمريكيّة منها- كمصدر لفرص العمل والمساهمة في النمو والازدهار الاقتصاديّ، ولأنّ سياساتها الخارجيّة ومواقفها التنظيميّة تعكس غالبًا هذا الواقع، ما يقود إلى نوع من الحياد أو التداخل البارز في الجدل الجيوسياسيّ.[107]

يرى العديد من المحلّلين أنّ الأمر ذاته ينطبق على الشأن الفلسطينيّ. أشار موظّف في مايكروسوف مقيم في دبلن، وعضو في حركة No Azure for Apartheid[108]، في مقابلة معه إلى أنّ الحكومة «ملتزمة بنهج الحياد هذا» مع أنّ «الحياد في وجه القمع هو تواطؤ». السرديّة الرسميّة بأنّ الوضع «معقّد للغاية»، وبالتالي يصعب اتّخاذ موقف حاسم، يغضّ النظر عن واقع ينطوي فيه هذا الحياد الحكوميّ ونفوذ الشركات التكنولوجيّة الأمريكيّة على تكريس التواطؤ ولكن بصورة أقلّ مباشرة. بالتالي، فإنّ اعتماد إيرلندا اقتصاديًّا على هذه الشركات، والتطوّرات المتسارعة في البيئة الرقميّة التنظيميّة تحدّد شكل حيّزها الداخليّ المتاح للتعبير في كلّ ما يتعلق بالقضية الفلسطينيّة وموقعها الجيوسياسيّ، وذلك لتحقيق التوازن بين الحريّات السياسيّة المتجذّرة مجتمعيًّا، وتعزيز المراقبة الرسميّة على الحيّزيْن العام والرقميّ.

عندما تصبح الرقابة أضحوكة متداولة

«منذ تشرين الأول 3202، تم حذف أو حجب عدد كبير جدًا من منشوراتي. بحيث لم تعد متاحة لمتابعيني. تعرّضت منذ ذلك الحين أيضًا لقدرٍ كبير من الحظر المظلّل، بحيث تراجع عدد مشاهدات منشوراتي الدائمة والمؤقّتة من بضع مئات إلى 51-02 مشاهدة فقط»، يفيد مستخدم من إيرلندا. «أخبرني بعض المتابعين بأنّ الروابط لا تعمل، وبظهور إشعارات على منشورات مؤقّتة لا تحتوي على صور أو نصوص حسّاسة، واضطررت للتوقّف عن مشاركة آرائي في التعليقات لأنّ حسابي كان يقيّد مرة تلو الأخرى بسبب الدفاع عن حياة المدنيّين الفلسطينيّين. استمر ذلك بشكل منتظم وعلى فترات متقاربة جدًا في حسابي وحسابات أصدقاء آخرين يتبنّون موقفًا مشابهًا، إلى أن تحوّل الأمر إلى أضحوكة متداولة. يبدو أنّ منصّات ميتا لا تأبه بانتهاك هذه الممارسات لحقّنا في التعبير الحرّ في الحيّز الرقميّ».

107 تزداد الصورة تعقيدًا في ظلّ العلاقة الوثيقة بين إيرلندا والولايات المتّحدة: فكما تبيّن في منتصف عام 2024، استخدمت إحدى عشرة طائرة عسكريّة أمريكيّة متّجهة نحو إسرائيل مطار شانون منذ تشرين الأول 2023، عقب ذلك اتهامًا بأنّ هذه التسهيلات هي إخلال بالالتزام الإيرلنديّ بالقانون الدوليّ لمنع جريمة الإبادة الجماعيّة.

108 "No Azure for Apartheid". المرجع الإلكترونيّ: https://noazureforapartheid.com/

قال مستخدم إيرلندي تمّ حذف عدد من تعليقاته إنّ «ميتا استهدفت منشوراتي عن فلسطين بشكل ممنهج. عندما بدأ الحظر، لم أتلق أيّ إخطار من ميتا، وكلّ ما في الأمر أنّه لم يعد بإمكاني وضع إشارة أعجبني على منشورات أخرى. لم أكن قادرًا على كتابة تعليقات أو وضع إشارة أعجبني على مجموعة متنوّعة من المواضيع لمدّة 4 أسابيع. بدأ ذلك في تشرين الثاني 2023 وما زال مستمرًا إلى الآن».

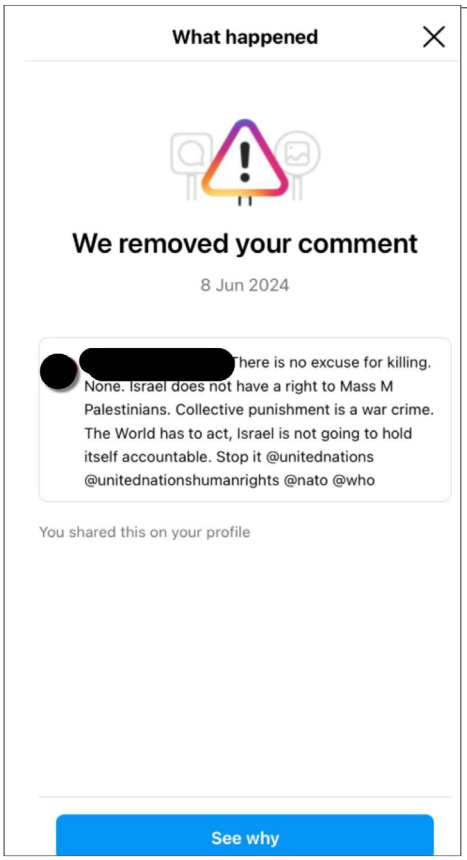

هذه الحالات ليست فرديّة، فالرقابة تستهدف مؤثّرين ومشاهير أيضًا. ففي كانون الثاني 2026، حذفت ميتا بشكل دائم حسابات الممثّل الكوميديّ الأيرلنديّ تادج هيكي بعد دعمه العلنيّ لحقوق الشعب الفلسطينيّ ومناهضته للإمبرياليّة منذ أكثر من سنتين، ما يبيّن بوضوح أنّ هذه الخطوة جاءت لإسكاته. وتتضّح الرقابة في هذه الحالة أكثر لأنّ محتوى هيكي لم يكن قطعًا خطاب كراهيّة.[109]

أفاد مستخدم آخر مقيم في إيرلندا «مشكلتي هي عدم نشر تعليقاتي... ويحدث ذلك عندما أنشر شيئًا فيه ذكرٌ لإسرائيل والإبادة الجماعيّة. تعليقاتي لم تكن تُنشر لساعات طويلة بعد صعود الإسرائيليّين بطريقة غير قانونيّة إلى متن سفن أسطوليّ الحريّة العالميين حنظلة ومادلين (مبادرات منظّمة لكسر الحصار المفروض على غزة). عندما أردت نشر محتوى وتعليق على الموضوع، لم تُنشر تعليقاتي. لم أتلق أيّ تفسير لذلك من ميتا».

على الرغم من استخدامه نبرة رسميّة حذرة، أعرب الحيّز العام الإيرلنديّ، خاصّة في دبلن ومعظم أجزاء الجمهوريّة الإيرلنديّة، عن موقف واضح مناصر للشعب الفلسطينيّ بحيث تكرّرت المظاهرات المدنيّة للمطالبة باستجابة حكوميّة أكثر وضوحًا. مع أنّ الحكومة تبنّت في كانون الثاني 2025 تعريف «التحالف الدوليّ لإحياء ذكرى المحرقة» لمعاداة السامية[110]، إلّا أنّ ذلك لم يؤدّ إلى تضييق الخناق على حرية التعبير في الحيّز العام، ما أتاح المجال للدعم الجليّ للشعب الفلسطينيّ، متمثّلًا بالاحتجاجات ورفع الأعلام الفلسطينيّة، دون التعرّض لاتهامات بمعاداة الساميّة.

109 تادج هيكي يتحدّث على منصّة «In Palestine Today». المرجع الإلكترونيّ
https://www.facebook.com/reel/1218499773137910؛
زهزه، عُمر. « قرار ميتا بحظر ممثليْن كوميديّين مناهضيْن للصهيونيّة على منصّة إنستغرام هو المثال الأخير على...». موندويس. المرجع الإلكترونيّ
https://mondoweiss.net/2025/07/metas-banning-of-two-anti-zionist-comedians-from-instagram-is-the-latest-example-of-big-techs-deep-anti-palestinian-bias/

110 وزارة الشؤون الخارجيّة والتجارة. «تانيست يعلن عن تبنّي المبادئ التوجيهيّة العالميّة لمكافحة معاداة الساميّة والإطار التعريفي! لمعاداة الساميّة كما حدّده «التحالف الدوليّ لإحياء ذكرى المحرقة». الحكومة الإيرلنديّة. المرجع الإلكترونيّ
https://www.gov.ie/en/department-of-foreign-affairs/press-releases/t%C3%A1naiste-announces-endorsement-of-global-guidelines-for-countering-antisemitism-and-the-ihra-working-definition-of-antisemitism/

ث. إيطاليا

إيطاليا هي مثال صارخ على التناقضات والإشكاليّات المحيطة بمظاهر التضامن مع الشعب الفلسطينيّ في أوروبا. ففي تشرين الأول 2025، بيّنت المظاهرات الضخمة المؤيدة لأسطول الصمود العالميّ مدى الدعم الذي حظي به الفلسطينيّون في أوساط الشعب الإيطاليّ.[111] ولكنّ موجة المشاركة المدنيّة هذه قوبلت بتصعيد القمع الحكوميّ، والذي لم يحظ بتغطية إعلاميّة كافية على المنابر الإعلاميّة الدوليّة. العديد من الاحتجاجات حظرت أو خضعت لقيود مشددة بحجة الحفاظ على النظام العام، ومنها الاحتجاج الذي خطّط لإقامته في بولونيا لذكرى مرور عامين على السابع من تشرين الأول، بحيث تعرّض الطلاب والنشطاء والصحافيين لعنف شرطويّ ولإجراءات تأديبيّة.[112]

> قال مستخدم إيطاليّ: «شريكي لا ترى منشورات المؤقّتة. منشوراتي المؤقّتة تحظى عامةً بـ 200 مشاهدة، خاصة بعد أنّ حولت حسابي إلى حساب خاصّ بسبب التعليقات والشتائم التي تطالني لدفاعي عن القضيّة الفلسطينيّة... ولكنّي عندما أنشر محتوى متعلّقًا بفلسطين، أصلُ إلى بضعة حسابات فقط، لا يزيد عددها عن 30 أو 40 حسابًا، وذلك في المنشورات المؤقّتة على منصّتي فيسبوك وإنستغرام. شريكي الملازم لي على مدار الساعة تقريبًا لا يرى أيًّا من منشوراتي المؤقّتة إلّا إذا بحث عنّي على إنستغرام».

أفاد مستخدم إيطاليّ آخر بأنّ محتواه يختفي غالبًا من صفحته الرئيسيّة، من منشوراته المؤقّتة ومن أرشيف المنشورات المؤقّتة، دون تلقّي أيّ إخطار من المنصّة. يقول إنّ "ميتا تحذف أيّ محتوى متعلّق بإسرائيل وفلسطين دون إبلاغ أحد، وهذه ممارسة مستمرة. أتعرّض باستمرار للحظر المظلّل، ولكن إذا نظرت إلى حالة الحساب، لا أجد إخطارًا بأيّ قيود".

بالإضافة إلى ذلك، تتدارس الحكومة الإيطالية مشروع قانون في مجلس الشيوخ لتبنّي الإطار التعريفيّ لمعاداة السامية، كما حدّده التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة، مع أنّ الأمر لا يحظى بشعبيّة واسعة في أوساط السكّان.[113] أشار صحافيّ مقيم في روما، ممّن

---

111 راجعوا أدناه:
سيج، أليكساندريا. «احتجاجات وإضرابات في إيطاليا بسبب أسطول غزّة. إي- آي مونيتور (Al-Monitor). المرجع الإلكترونيّ: https://www.al-monitor.com/originals/2025/10/protests-strikes-across-italy-gaza-flotilla ؛
«احتجاجات عالميّة بعد اعتراض إسرائيل أسطول المساعدات المتّجه إلى غزّة». الجزيرة. المرجع الإلكترونيّ: https://www.aljazeera.com/gallery/2025/10/3/global-protests-erupt-over-israeli-interception-of-gaza-aid-flotilla ؛
سيشكين، باريش. «اندلاع احتجاجات في إيطاليا بسبب الاعتداء الإسرائيليّ على أسطول الحريّة». وكالة الأناضول للأنباء. المرجع الإلكترونيّ: https://www.aa.com.tr/en/europe/protests-break-out-in-italy-over-israeli-attack-on-freedom-flotilla/3711865

112 «إيطاليا تحظر إقامة مظاهرة مناصرة للشعب الفلسطينيّ في بولونيا لذكرى السابع من تشرين الأول مع تصاعد التوتّر. رويترز. المرجع الإلكترونيّ: https://www.reuters.com/world/middle-east/italy-bans-pro-palestinian-october-7-demonstration-bologna-tensions-rise-2025-10-06/ ؛
راجعوا cua.bologna on Instagram @. المرجع الإلكترونيّ: https://www.instagram.com/p/DPYdsMljEjp/?img_index=1&igsh=MWtnMTAxa2Q1amtnYg%3D%3D ;
Rital.e.s_avec_la_Palestine. "'Blocchiamo tutto': témoignages depuis l'Italie en révolte pour Gaza."
فرستريشن. المرجع الإلكترونيّ: https://frustrationmagazine.fr/italie-gaza ؛
تحدّي ميلوني في سياق غزّة: الشعب مقابل حلفاء نتنياهو». ميدِل إيست مونيتور(Middle East Monitor) «المرجع الإلكترونيّ: https://www.middleeastmonitor.com/20251002-melonis-gaza-challenge-the-people-vs-netanyahus-cronies/

113 Greco, Angelo. "Legge anti-antisemitismo, il ddl che rischia di rendere illegale la critica a Israele." La Legge Per Tutti. Retrieved from: https://www.laleggepertutti.it/739016_legge-anti-antisemitismo-il-ddl-che-rischia-di-rendere-illegale-la-critica-a-israele

شاركوا في المقابلات، إلى أنّ النسخة الإيطاليّة من اللوبي الإسرائيليّ أضعف بكثير من نظرائها في بلدان أخرى في أوروبا، موضّحًا أنّ الجماعات الداعمة لإسرائيل أصغر وأضعف سياسيًا، ولا تتمتّع بذات القدر من النفوذ كسائر الجماعات الداعمة لإسرائيل في بلدان أوروبيّة أخرى. رغم هذا النفوذ المحدود قياسًا ببلدان أوروبيّة أخرى، اتخذ السياسيّون موقفًا مناصرًا لإسرائيل.[114]

«قمنا بحذف منشورك المؤقّت». مشاركة من قبل مستخدم إيطاليّ أفاد بتعرّضه للرقابة بسبب محتواه المناصر للفلسطينيّين».

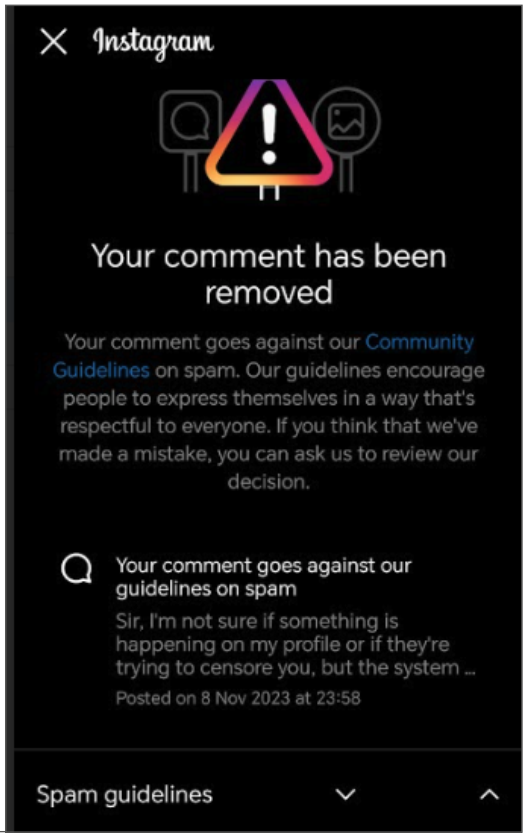

كوني من منطقة البحر الأبيض المتوسّط، لطالما كنت" قريبة من الفلسطينيّين"، تقول امرأة إيطاليّة مِمّن قابلناهم، وهي مقيمة في المملكة المتّحدة. "لا أعتبر نفسي ناشطة؛ أنا مواطِنة عاديّة ولكنّي أملك المعرفة في التاريخ والجغرافيا السّياسيّة. في بعض الأحيان، لا يمكنني نشر تعليقات. أردت وضع إشارة إعجاب على منشور للسفير الفلسطينيّ في المملكة المتّحدة، حسام زملط، كان قد نشر على صفحة وهو برنامج إذاعيّ في المملكة المتّحدة. مُنعت من LBC، التعليق على منصّة إنستغرام. لم أكن أظنّ يومًا أنّ شيئًا كهذا قد يحصل لي... من أكون أصلًا! قيل لي إنّ تعليقي يتنافى مع توجيهات المنصّة بخصوص المحتوى المزعج».

114 Carlino, Di Andrea. "Fedriga: 'Intollerabili le lezioni unilaterali dei docenti sul conflitto a Gaza senza contraddittorio o critica'. L'opposizione attacca: 'Niente minacce'." Orizzonte Scuola Notizie. Retrieved from: https://www.orizzontescuola.it/fedriga-intollerabili-le-lezioni-unilaterali-dei-docenti-sul-conflitto-a-gaza-senza-contraddittorio-o-critica-lopposizione-attacca-niente-minacce/

ج. هولندا

منذ السابع من تشرين الأول 2023، كثّفت هولندا من ممارستها القمعيّة للمبادرات التضامنيّة مع الشعب الفلسطينيّ. فقد قامت الشرطة بتفكيك مخيّم تضامنيّ مع غزة في جامعة أمستردام في أيار 2024، واعتقلت أكثر من 100 طالب. وفي الشهر نفسه، احتجز العشرات في مظاهرات محظورة مناصرة للشعب الفلسطينيّ في أمستردام.[115] في آذار 2025، حضرت الشرطة إلى منزل إحدى المحتجّات في أميرسفورت. أرادوا أن يعرفوا لِمَ انضمّت إلى احتجاجات مناصرة للشعب الفلسطينيّ، ما دلّ على احتمال خضوعها للرقابة على وسائل التواصل الاجتماعيّ.[116]

تأخّر في ظهور محتوى متعلّق بأنشطة مرتقبة

يفيد موظّف من قطاع التكنولوجيا الذي عمل سابقًا في مجال تجربة المستخدم في شركة بوكينغ، وهو مقيم في أمستردام، أنّه هناك تشديدًا واضحًا للرقابة في الحيّز الرقميّ منذ السابع من تشرين الأول، 2023. فقد رصدت مختلف أشكال الرقابة غير المباشرة على إنستغرام، مثل تأخّر ظهور المحتوى المتعلّق بأنشطة مرتقبة، تعطيل حسابات، وحذف إشارة أعجبني، ما يدلّ على غياب الاتساق في ممارسات الإشراف على المحتوى، معتبرين ذلك شكلًا من أشكال التلاعب الإدراكيّ خاصةً عندما يبدو أنّ الخوازميّة تقيّد أو تخفي المنشورات المتعلّقة بالأحداث الراهنة، مثل أسطول الحرية، ثم يغرقون الصفحة الرئيسيّة للحساب بإعلانات تشتّت الانتباه، تكون مقرونة بخصائص المستخدم الديمغرافيّة.

تطرّق العامل نفسه أيضًا إلى الرقابة الداخليّة في شركة بوكينغ، والتي انعكست ضمنيًا في سياق استثمارات الشركة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة،[117] واحتكارها لبيانات سفر المستخدمين، وذلك تحت الإدارة التامّة لطاقم تل أبيب. عدد كبير من هؤلاء الموظّفين العاملين في مكتب الشركة في تل أبيب، إلى جانب موظّفين آخرين مناصرين لإسرائيل، مسؤولون عن التبليغ عن أيّ محتوى يعارضونه- أي المحتوى المناصر للشعب الفلسطينيّ أو الناقد لإسرائيل أو للصهيونيّة- المنشور على منصّات الموظّفين الداخليّة. وعند التبليغ عن المحتوى، يتم حذفه على الفور. أما عن الموظّفين الذين ينشرون محتوى مناصرًا لإسرائيل على المنصّات الداخليّة، فيبدو أنّ منشوراتهم وتعليقاتهم لم تحذف قَط.

115 نيوز وايرز. «شرطة أمستردام تحتجز محتجّين مناصرين للشعب الفلسطينيّ في مظاهرة محظورة». فرانس 24 (France 24). المرجع الإلكترونيّ
https://www.france24.com/en/europe/20241110-dutch-court-bans-pro-palestinian-rally-after-amsterdam-football-clashes
«شرطة أمستردام تحتجز محتجّين مناصرين للشعب الفلسطينيّ لمخالفتهم قرار الحظر». الغارديان. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.theguardian.com/world/2024/nov/13/amsterdam-police-detain-pro-palestine-protesters-defying-ban

116 زيارة إليز، المحتجّة المناصرة للفلسطينيّين، في منزلها: الزيارة ليست حادثة فرديّة. آر.تي.إل (LTR). المرجع الإلكترونيّ
https://www.rtl.nl/nieuws/binnenland/artikel/5500963/intimidatie-demonstratie-politie-elise-pro-palestina

117 زيك هانتر-غرين، كارمن أغيلار غارسيا، آنا ليتش، مارك تاونسيند، باميلا دونكان وبرييناه شاه. **«مصادرة، تسوية، تأجير: كيف تساعد شركتا إير بي إن بي (Airbnb) وبوكينج محدودة الضمان (Booking.com) الإسرائيليّين على كسب المال من أراضٍ فلسطينيّة منهوبة». الغارديان.** المرجع الإلكترونيّ
https://www.theguardian.com/world/ng-interactive/2025/feb/27/seized-settled-let-how-airbnb-and-bookingcom-help-israelis-make-money-from-stolen-palestinian-land

يرى هؤلاء أنّ الممارسات القمعيّة التي تنتهجها المنصّة تعكس ما يحدث على أرض الواقع في هولندا، لا سيما القمع الشرطويّ؛[118] «إنّ تطبيق هذه السياسات من قبل الشرطة لا يحمي المحتجّين المناصرين للشعب الفلسطينيّ، بل يعكس الانتقائيّة في تطبيق القانون»، مضيفين أنّه «على الشرطة اتّباع نصّ القانون بحذافيره».

أشار هذا الموظّف إلى أنّه في هولندا «من غير المرجّح أن تجد منصّة تستخدم كلمة إبادة جماعيّة أو تعطي منبرًا للفلسطينيّين، هذا النوع من المحتوى سيحذف على الأغلب». ولكن بالمقابل، أشار إلى أنّه عند السفر إلى مواقع أخرى في أوروبا، يتضح أنّ المحتوى التضامنيّ مع الشعب الفلسطينيّ على شبكات التواصل الاجتماعيّ في هولندا متاح نسبيًا، قياسًا ببلدان أخرى.

في المسح الذي أجريناه في إطار هذه الدراسة، أشار عدد من المستخدمين من هولندا إلى تعرضّهم للرقابة والحظر المظلّل. قال أحدهم إنّ «استخدام خاصيّة الرسائل الخاصّة غير متاح. تعرّضت لحذف محتوى، تعطيل حسابات وتقييد خاصية البث المباشر والمنشورات المشتركة». شارك نشطاء من حركة فلسطين حرّة-هولندا تجربة مماثلة في الرقابة على محتواهم «كنّا ننتظر ساعات طويلة لتحميل المنشورات المؤقّتة، وبعد انتهاء تحميل المنشور المؤقّت أو العاديّ، كان يحذف دون أيّ إخطار مسبق... بدأنا نسمع من أشخاص نعرفهم شخصيًّا أنّهم لم يعودوا يتابعون منشوراتها، فقد أزالت ميتا حساباتهم تلقائيًّا من قائمة المتابعين... اكتشفنا أيضًا أنّنا تلقينا المئات من طلبات المتابعة، مع أنّ الصفحة عامّة، ولم يكن العثور عليها سهلًا. إن لم نقبل هذه الطلبات، فإنّها تُحذف تلقائيًّا. لحظنا أيضًا أنّ صفحتنا و/أو صفحة تحمل اسمًا مشابهًا لاسم صفحتنا، أحيلت للتحقيق بتهمة الإرهاب في أعقاب أحداث الشغب التي صدرت عن مشجّعي مكابي.[119] وعندها، اكتشفنا أنّ بياناتنا أصبحت أقلّ أمانًا على إنستغرام.

أشار مستخدم آخر من هولندا إلى صعوبة إيجاد حساب صحافيّة تشارك أنباء حول فلسطين. يستحضر الموقف قائلًا «أردت متابعتها على إنستغرام، ولكن عندما أدخلت اسمها، أو حتى اسم المستخدم الخاص بها، لم يظهر حسابها في نتائج البحث. اضطررت لاستخدام جوجل للبحث عن حسابها على إنستغرام ومتابعتها).

---

118 راجعوا أدناه: نيوز وايرز. «شرطة أمستردام تحتجز محتجّين مناصرين للفلسطينيّين في مظاهرة محظورة». فرانس 24 (France 24). المرجع الإلكترونيّ:
https://www.france24.com/en/europe/20241110-dutch-court-bans-pro-palestinian-rally-after-amsterdam-football-clashes؛
«السلطات الهولنديّة تحقق في العنف الشرطويّ المزعوم في أعقاب احتجاج مناصر للشعب الفلسطينيّ». الغارديان. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.theguardian.com/world/2024/nov/14/dutch-authorities-investigate-alleged-police-violence-after-pro-palestinian-protest؛
«بيان ضد القمع الشرطويّ لحركة التضامن مع الشعب الفلسطينيّ في هولندا». صامدون. المرجع الإلكترونيّ:
https://samidoun.net/2024/02/statement-against-police-repression-of-the-palestine-movement-in-the-netherlands/؛
«شرطة أمستردام تحتجز محتجّين مناصرين للشعب الفلسطينيّ خالفوا قرار الحظر." الغارديان. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.theguardian.com/world/2024/nov/13/amsterdam-police-detain-pro-palestine-protesters-defying-ban؛
«فيليب، أليكس. «احتجاز العشرات بعد مخالفة المحتجّين قرار حظر المظاهرات في أمستردام».
بي بي سي (BBC).
المرجع الإلكترونيّ :
https://www.bbc.com/news/articles/cx243z69w4no.amp
«شرطة أمستردام تحتجز محتجّين مناصرين للشعب الفلسطينيّ خالفوا قرار الحظر». رويترز. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.reuters.com/world/middle-east/pro-palestinian-protesters-again-defy-amsterdam-ban-2024-11-13/؛
قمع هولندا للاحتجاجات الطلابيّة..." المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. المرجع الإلكترونيّ:
https://euromedmonitor.org/en/article/6316/Netherlands%E2%80%99-crackdown-on-student-protests-is-part-of-growing-suppression-of-pro-Palestinian-voices-in-EU؛
شرطة أمستردام تفرّق احتجاجًا طلابيًّا مناصرًا للشعب الفلسطينيّ». رويترز. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.reuters.com/world/europe/pro-palestinian-protesters-occupy-amsterdam-university-overnight-local-media-2024-05-08/

119 مشجّعو كرة القدم الإسرائيليّون يتصادمون مع المحتجّين في أمستردام. الجزيرة. المرجع الإلكترونيّ:
https://www.aljazeera.com/news/2024/11/8/israeli-football-fans-clash-with-protesters-in-amsterdam

نشرَ مستخدم مقيم في هولندا جملة "أنا محطّم تمامًا"، مصحوبة بإيموجي قلب مكسور، لإدانة الإبادة الجماعيّة ومعاناة الشعب الفلسطينيّ. المنشور المؤقّت حُذف بحجّة أنّ "المنشور ربما يحتوي على رموز وتمجيد أو تأييد لأشخاص أو جماعات نعتبرهم خطرين».

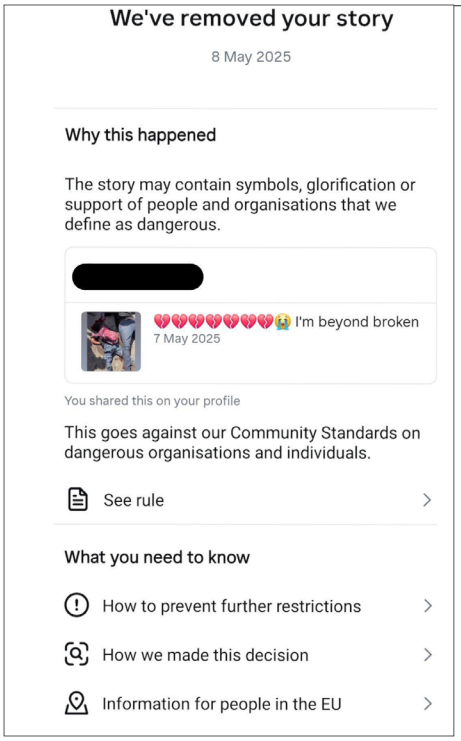

هذا المناخ القمعيّ واسع النطاق يتشكّل ويتأثّر بالأطر القانونيّة الهولنديّة الضابطة لحرية التعبير. في أيار 2024، أقرّ مجلس النواب الهولنديّ مقترحًا يدعو لتجريم الشعار 'من النهر إلى البحر'، الأمر الذي يدلّ على تزايد العداء المؤسّسيّ الرسميّ. يدور الحديث حول مقترح سياسيّ ورمزيّ (غير ملزِم)، وبالتالي، فهو لا يؤدّي إلى تعديل فوريّ للقانون، لكنّه يدلّ على الضغط السياسي الممارَس والنيّة بفرض قيود.[120]

وفي الوقت ذاته، قدّمت وزارة العدل والأمن الهولنديّة في شهر آب مشروع قانون يجرّم «تمجيد الإرهاب؛[121] قد وافق مجلس الوزراء على مناقشته في حزيران 2025. ويجرّم مشروع القانون هذا أيّ تمجيد علنيّ للأعمال الإرهابيّة، مشاركة مواد تمجّد الإرهاب أو إبداء دعم لمجموعات محظورة، وذلك بأشكال مختلفة، منها الشعارات والتصريحات والرموز، والتي يعاقب عليها القانون بغض النظر عن السياق.[122]

مع أنّ مشروع القانون لم يدخل حيّز التنفيذ بعد، إلّا أنّه قوبلَ بموجة نقد لأنّه ينطوي على تقييد لحرية التعبير السياسيّ، خاصة في سياق التضامن مع فلسطين.[123] « تلقت منظّمة العفو الدوليّة في هولندا رسائل نشطاء أعربوا فيها عن قلقهم من أنّهم لم يعودوا متأكّدين من حدود التعبير المسموح بها. بالنسبة للصحافيين، قد تكون لمشروع القانون هذا تداعيات خطيرة؛ فلو إرادوا مثلًا مشاركة معلومات عن جرائم الحرب، ليس واضحًا ما إذا سيعتبر ذلك خرقًا للقانون، وفي أيّ حالات سيعتبر كذلك.[124] في ذلك تقويض لحرية التعبير وللحق في التظاهر»، تقول فيرا برينس، مستشارة أولى في مجال سياسات التكنولوجيا وحقوق الإنسان في منظّمة العفو الدوليّة في هولندا.

120 «نائب برلمانيّ يتمتّع بأغلبية يطلب من مجلس الوزراء تجريم عبارة 'من النهر إلى البحر'». تايمز الهولنديّة. المرجع الإلكترونيّ https://nltimes.nl/2024/05/21/single-mp-majority-asks-cabinet-criminalize-river-sea-statement

121 «مجلس الوزراء يصادق على مشروع قانون يجرّم تمجيد الإرهاب». الحكومة الهولنديّة. المرجع الإلكترونيّ https://www.rijksoverheid.nl/actueel/nieuws/2025/06/20/ministerraad-stemt-in-met-wetsvoorstel-om-verheerlijken-van-terrorisme-strafbaar-te-stellen

122 «مجلس الوزراء يصادق على مشروع قانون يجرّم...». الحكومة الهولنديّة. المرجع الإلكترونيّ https://www.government.nl/latest/news/2025/06/20/cabinet-approves-bill-criminalising-the-glorification-of-terrorism

123 «مشروع قانون هولنديّ يجرّم 'تمجيد الإرهاب'...». سومو (Somo). المرجع الإلكترونيّ https://www.somo.nl/dutch-bill-criminalising-glorification-of-terrorism-threatens-democratic-rule-of-lawand-must-be-withdrawn/

124 «الحكومة الهولنديّة تُعدّ مشروع قانون...» منظّمة العفو الدوليّة. المرجع الإلكترونيّ https://www.amnesty.nl/actueel/nederland-wetsvoorstel-voor-dat-verheerlijken-van-terrorisme-strafbaar-stelt

ح. المملكة المتّحدة

في تموز 2025، أدرجت الحكومة البريطانيّة حركة «بالستاين أكشن» (Palestine Action) ضمن الحركات المحظورة بموجب قانون الإرهاب لعام 2000. وكانت تلك المرة الأولى التي تصنّف فيها حركة يتمحور نشاطها أساسًا حول الإضرار بالممتلكات، كجماعة إرهابيّة.[125] أدانت مجموعات داعية للحريّات المدنيّة، ومن ضمنها نيتبول (Netpol) ومنظّمة العفو الدوليّة، هذا القرار لما يحويه من تقييد لحرية التعبير المشروع لصالح حقوق الفلسطينيّين.[126]

وفقًا للمادة 12 من قانون الإرهاب لعام 2000، فإنّ التعبير عن أيّ شكل من أشكال الدعم للجماعة المحظورة، بما في ذلك التعبير عن رأي، استخدام رموز بصريّة أو منشورات، يعتبر مخالفة يعاقب عليها بالسجن لمدة قد تصل إلى 14 عامًا. وتجرّم المادّة 13 عرض أيّ أغراض أو قطع ملابس تعبّر عن الدعم لهذه الجماعات. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ اقتراحات توسيع نطاق تعريف «التطرّف» قد تؤدي إلى إدراج أفراد أو مجموعات ضمن الفئة المحظورة لمجرّد أنّهم «يقوّضون المؤسّسات البريطانيّة أو الديمقراطيّة.»[127]

لهذا الحظر تبعات خطيرة انطوت على 2000 حالة اعتقال- عدد كبير منها أثناء احتجاجات سلميّة[128]-حتى شباط 2026، عندما قضت المحكمة العليا في لندن بأنّ قرار الحكومة مخالف للقانون لأنّه يعتبر «تدخّلًا جسيمًا» في الحق في حرية التعبير وحرية التجمّع.[129] مع أنّ القرار ما زال قابلًا للطعن، إلّا أنّه يشكّل انتصارًا كبيرًا للحريّات المدنيّة وللحركة التضامنيّة مع فلسطين.

شكّل التعبير في الحيّز الرقمي أيضًا موضع قلق. ففي المملكة المتّحدة، وبموجب قانون سلامة التصفّح الإلكترونيّ الذي أقرَ في تشرين الأول 2023، يتوجّب على مزوّدي الخدمات الرقميّة تقييم المخاطر المرتبطة بالمحتوى الذي قد يعتبر مخالفًا للقانون بموجب القانون البريطانيّ، والحدّ منها. يشمل ذلك «المحتوى المتعلّق بالإرهاب»- وهو مصطلح فضفاض يشمل الترويج للإرهاب ودعم منظّمات محظورة، وفقًا لقانون الإرهاب لعام 2000. وعلى ضوء المخاطر المترتّبة على إساءة تصنيف المحتوى وتهديد الجدل العام، مارست عدة منظّمات ضغوطًا على الهيئة التنظيميّة للاتصالات في المملكة المتحدة، أوفكوم، لبلورة وإعطاء توجيهات واضحة للمنصّات لتجنّب ممارسات رقابيّة غير متناسبة.[130]

---

125 وزارة الداخليّة البريطانيّة والنائبة إيفيت كوبير. «إدراج ثلاث جماعات ضمن قائمة الجماعات المحظورة». الحكومة البريطانيّة. المرجع الإلكترونيّ: https://www.gov.uk/government/news/three-groups-to-be-proscribed

126 «المملكة المتّحدة: رسالة من مجموعات حقوقيّة رائدة تحذّر الحكومة من 'الأثر التقييديّ' على المظاهرات». منظّمة العفو الدوليّة. المرجع الإلكترونيّ: https://www.amnesty.org.uk/latest/uk-letter-leading-rights-groups-warn-government-chilling-effect-protests/؛ «إخراس الشوارع: الحق في الاحتجاج في مرمى النار في المملكة المتحدة». هيومان رايتس ووتش (2022). المرجع الإلكترونيّ: https://www.hrw.org/report/2026/01/07/silencing-the-streets/the-right-to-protest-under-attack-in-the-united-kingdom

127 جون أنغويد توماس ومارك تاونسيند. «الكشف عن خطة لتصنيف كل من يسعى لتقويض المملكة المتحدة كمتطرّف». الغارديان. المرجع الإلكترونيّ https://www.theguardian.com/uk-news/2023/nov/04/plans-to-redefine-extremism-would-include-undermining-uk-values

128 «المملكة المتّحدة: حظر «بالستاين أكشن» 'يزعج'...» مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. المرجع الإلكترونيّ: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/07/uk-palestine-action-ban-disturbing-misuse-uk-counter-terrorism-legislation

129 «حكم قضائيّ يقضي بأنّ حظر حركة بالستاين أكشن البريطانيّة مخالف للقانون...». الغارديان. المرجع الإلكترونيّ: https://www.theguardian.com/uk-news/2026/feb/13/uk-ban-palestine-action-unlawful-high-court-judges-rule

130 صديّق، هارون. «حظر بالستاين أكشن ومعه قانون سلامة التصفّح الإلكترونيّ...»، الغارديان. المرجع الإلكترونيّ: https://www.theguardian.com/world/2025/aug/02/palestine-action-ban-coupled-with-online-safety-act-are-threat-to-public-debate؛ رسالة مفتوحة: تنفيذ قرار حظر حركة بالستيان أكشن على وسائل التواصل الاجتماعيّ. مجموعة الحقوق المفتوحة. المرجع الإلكترونيّ: https://www.openrightsgroup.org/publications/open-letter-implementation-of-palestine-action-proscription-on-social-media/

تتضاعف هذه المخاطر بسبب افتقار قانون سلامة التصفّح الإلكترونيّ للضمانات التي تمنع إساءة استخدام الصلاحيات الممنوحة بموجبه: فخلافًا لقانون الخدمات الرقميّة التابع للاتحاد الأوروبيّ، فإنّ هذا القانون لا يضمن للمستخدمين الحق في الاعتراض على حذف محتوى أو على قرارات متعلّقة بالإشراف. وعلى أرض الواقع، أدّى هذا القانون إلى حذف كمّ هائل من المحتوى الرقميّ. في إحدى الحالات التي أفادت بها بي بي سي ڤيريفاي (BBC VERIFY)، صنّفت منصّة إكس (سابقًا تويتر) مقطع فيديو غير عنيف لرجل يبحث عن عائلته بين الركام كمحتوى مؤذٍ، وتم تقييده مع أنّه غير مخالف للمبادئ التوجيهيّة للمنصّة. وتنصّ إرشادات أوفكام على أنّ الصراع بين إسرائيل وغزّة ينطوي على احتمال تأجيج خطاب «الكراهية والإرهاب»، ولذلك، أوصت المنصّات بتبنّي هذا التصوّر، ما زاد من احتمال إساءة تصنيف وحذف المحتوى المناصر للشعب الفلسطينيّ.[131]

أشار بعض المشاركين في المقابلات من المملكة المتّحدة إلى أنّ حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعيّ قُيّدت عندما شاركوا محتوى مناصرًا للشعب الفلسطينيّ. «حسابي على إنستغرام قُيّد، لم أعد قادرًا على متابعة حسابات، خاصية مشاركة المنشورات المؤقّتة أوقفت، وتلقيت إشعارات متكرّرة بأنّ حسابي اخترق. حسابات الأشخاص الذين كنت أتابعهم قيّدت هي أيضًا، بعد أن حاولت مشاركة صفحة خاصّة بأطفال فلسطينيين، لتسليط الضوء على 'إنسانيتهم'».

تطرّق العديد من المستخدمين من المملكة المتّحدة إلى تعرّضهم للحظر المظلّل أيضًا. وفي تعقيب له على مراقبة وتقييد نشاطه، قال مستخدم آخر من المملكة المتّحدة: «لست نشطًا جدًا على المنصّات، ولكنّ عندما أنشر أيّ محتوى فيه ذكر لإسرائيل أو فلسطين أو 'الإبادة الجماعيّة'، تحظى هذه المنشورات بعدد أقل من المشاهدات. ولكنّي أعرف آخرين نشطين على المنصّات، وهم يواجهون التحدّي ذاته».

أفادَ منظّم لحملة التضامن مع فلسطين بأنّه: "تمّ تعليق صفحتنا في أعقاب تفاعل سلبيّ من قبل عدد من أنصار الصهيونيّة. أرجّح أنّ عددًا كبيرًا منهم بلّغوا عن صفحتنا. لم ننشر يومًا أيّ محتوى يبرّر تعليق الحساب. نحن حملة تضامنيّة مع فلسطين في هاي ويكومب. فمن أين الادّعاء أنّنا ننتحل صفة جهة أخرى؟ أعتقد أنّ القرار صادر عن أنظمة الذكاء الاصطناعي».

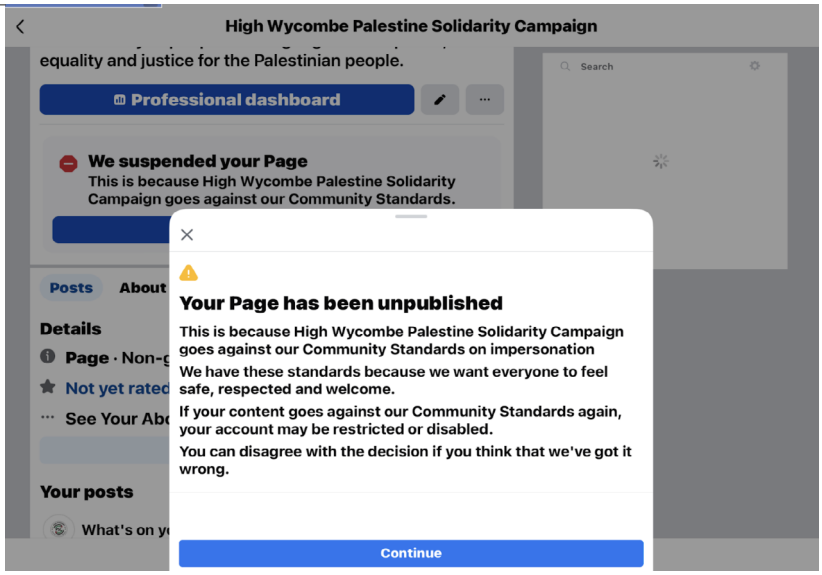

أعرب مستخدم آخر عن حزنه بسبب حذف صفحته نهائيًّا، قائلًا: «آلمني جدًا فقدان صفحتي، ففيها كثير من الذكريات. صفحتي هذه كانت قائمة منذ عام 2017، ولكن في نهاية المطاف قلت لنفسي، لا بأس. سأحتفظ بالذكريات في قلبي وأواصل النضال من أجل فلسطين وغيرها من قضايا الاضطهاد والقمع في العالم».

131 «حماية الناس من الكراهية والإرهاب في إطار السلامة الرقميّة». أوفكوم. المرجع الإلكترونيّ: https://www.ofcom.org.uk/online-safety/illegal-and-harmful-content/protecting-people-from-hate-and-terrorism-under-the-online-safety-regime?language=en&utm

يقول مستخدم مقيم في المملكة المتّحدة، تمّ حذف منشور مؤقّت له: "لديّ 1700 متابع، ولكن عدد مشاهدي منشوراتي المؤقّتة على إنستغرام لا يتعدّى العشرة. أشارك في 38 ماراثونًا لتجنيد المال لمؤسّسات خيريّة، ومن ضمنها مؤسّسات عاملة في فلسطين المحتلة. منصّات ميتا وضعت عوائق أمام تجنيد الأموال، ففي شباط 2024، فرضت ميتا رقابة سياسيّة استهدفت أشخاصًا مثلي يشاركون منشورات عمّا يحدث في الأراضي المحتلة".

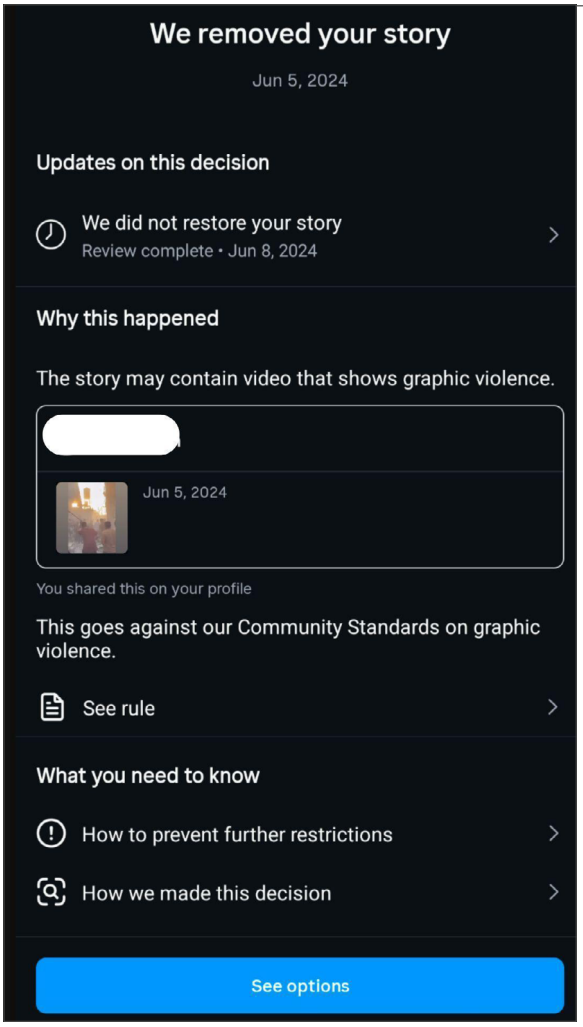

المجموعات التي تقود جهودًا تضامنيّة مع الشعب الفلسطينيّ تتأثّر مباشرة بهذه السياسات. فقد وضّح أحد المستخدمين «نحن مجموعة تضامنيّة محليّة صغيرة. وأنا أدير صفحة المجموعة على فيسبوك. في حزيران 2025، أبلغت بأنّ المحتوى الذي نشرته في تموز 2024 يخالف قواعد المنصّة بخصوص الإرهاب ودعم منظّمات إرهابيّة. أخبرت بأنّ منشوري حُذِفَ وبأنّ مجموعتنا ستعلّق. لم يخبرني أحد بمحتوى المنشور. لم يخبرني أحد لكم من الوقت سيتم تعليق حسابنا. لم يخبرني أحد كيف يمكنني الاعتراض على قرار التعليق. شعرت بخوف شديد، وظننت أنّي ربّما ارتكبت خطأ ما، ربّما فرضت عقوبة على حسابنا على فيسبوك بسبب إهمالي... لكنّي لا أعتقد أنّي أخطأت، بل أنّ الأمر نابع عن تبليغ جماعيّ كيديّ».

تتوافق تجارب المستخدمين هذه مع تقارير تعود لعام 2025 وتشير إلى تحديثات في الممارسات الرقابيّة القائمة على استخدام الذكاء الاصطناعيّ على إنستغرام والتي تؤثّر بشكل غير متناسب على المستخدمين في المملكة المتحدة،[132] بما في ذلك القيود وتعليق الحسابات، وغالبًا بدون أيّ تفسير واضح.[133]

132 آدم. «تفسير لحظر حسابات على إنستغرام في المملكة المتّحدة في تموز 2025». سوشال مي (Social-Me). المرجع الإلكترونيّ: https://social-me.co.uk/blog/21

133 فريزر، جراهام. «غاضبون ومحتارون وقلقون بسبب دور الشرطة في حظر الحسابات على إنستغرام». بي بي سي (BBC). المرجع الإلكترونيّ: https://www.bbc.com/news/articles/ce8307ge49eo

VI. كيف يمكن التصدّي لهذه الرقابة؟

دليل مختصر للمستخدمين في أوروبا

ثبت أنّ الرقابة الرقميّة على المحتوى المناصر للشعب الفلسطينيّ ممنهجة ومشتركة في عددٍ من المنصّات، ما يعزّز شعور المستخدمين بعدم الأمان وبالتهديد والعجز. ولكن بالنسبة للمستخدمين في أوروبا، يشمل قانون الخدمات الرقميّة حقوقًا مهمّة جديدة يمكن توظيفها للتصدّي لآليّات الإشراف غير المبرّر والرقابة المفرطة. مع أنّ هذه الضمانات لا توفّر الحماية الكاملة، إلّا أنّها توفّر الأدوات اللازمة للمطالبة بالشفافيّة، الطعن في قرارات الحذف، ومساءلة المنصّات.

الحق في الحصول على بيان يوضّح أسباب القرار (المادّة 17)

عندما تقوم منصّة بحذف محتوى، تعليق حساب أو اتخاذ أيّ إجراء للإشراف على المحتوى، يتوجّب عليها تقديم بيان يوضّح أسباب القرار. هذا البيان التوضيحيّ يجب أن يشمل القاعدة أو المرجع القانونيّ اللّذين تمّت مخالفتهما، نوع الإجراء الإشرافيّ الذي اتّخذ، معلومات حول استخدام أيّ وسائل آليّة في عملية اتخاذ القرار، إن وجدت، وتوجيهات واضحة للمستخدم حول سبل الطعن في القرار، بما في ذلك تسوية النزاع بسبل قضائيّة وغير قضائيّة.[134]

هذه الحقوق مهمّة جدًا لأنّ العديد من القرارات المتعلّقة بالإشراف على المحتوى والتي تؤثّر على المحتوى المناصر للشعب الفلسطينيّ ضبابيّة وغير واضحة، وتفسيرها يقتصر على «انتهاك معايير المجتمع». بدون تبرير واضح، لا يمكن للمستخدمين معرفة الأسباب الرئيسيّة وراء قرار الإشراف على محتواهم، ما يؤدّي في نهاية المطاف إلى ممارسة الرقابة الذاتيّة، إذ يتجنّب المستخدمون نشر محتواهم خوفًا من أن يحذف.

طلب الحصول على بيان يوضّح أسباب القرار، والاحتفاظ به، هو غالبًا الخطوة الأولى نحو التصدّي لمثل هذه الرقابة. وفقًا للإفادات والتقارير الواردة، فإنّ هذه المنصّات ما زالت غير ملتزمة بالكامل لنصّ المادّة 17، بل تلجأ غالبًا إلى تفسيرات فضفاضة وعبثيّة لتبرير حذف المحتوى. أشارت مسؤولة عن مجموعة بريطانيّة مناصرة للشعب الفلسطينيّ بعد أن حذفت صفحة المجموعة من منصّة إنستغرام، أنّها لم تكن لديها أدنى فكرة عن التهمة الموجّهة إليها وكيف يمكن الطعن في هذا القرار لأنّها لم تتوفّر لدينا معلومات كافية؛ كلّ ما قيل لنا أنّ «المحتوى يصوّر واقعًا مرعبًا».

تتوافق شهادة هذا المستخدم مع بيانات جمعناها في المسح، حيث ادّعى 64% من المستطلعين أنّهم لم يتلقوا أي إخطار من المنصّة بخصوص حذف محتواهم، 42% منهم فقط تلقوا ردًا من المنصّات في أعقاب الطعن في القرار، ومعظمهم أشاروا إلى أنّهم لم يكونوا على علم بآليّة الطعن في القرار».

134 هيئات غير قضائيّة لتسوية النزاعات...» المفوّضيّة الأوروبيّة. المرجع الإلكترونيّ:
https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/dsa-out-court-dispute-settlement

طعون وشكاوى داخليّة (المادّة 20)

المادّة 20 من قانون الخدمات الرقميّة تلزم المنصّات بإنشاء أنظمة داخليّة لمعالجة الشكاوى، وتتيح للمستخدمين الطعن في قرارات الإشراف على المحتوى. عند حذف محتوى مناصر للفلسطينيّين على صفحاتهم أو تعليق حساباتهم أو تقييد إمكانية تحقيق أرباح من المحتوى، يتوجّب على المنصّة إعطاؤهم الفرصة للطعن في هذه الإجراءات. ويلزم القانون المنصات بالنظر في الطعون «خلال فترة زمنيّة معقولة، بقدر كافٍ من العناية، وبصورة غير اعتباطية، خالية من التمييز»، وتقديم بيانات واضحة للأسباب وراء اتخاذ هذه القرارات.

ومع أنّ العديد من هذه المنصّات تجاهلت الطعون وسعت لتقويض فاعليتها سابقًا، إلّا أنّ قانون الخدمات الرقميّة ينصّ على أنّ الأمر ملزم قانونيًّا، ما يمنح المستخدمين ركيزة متينة للمطالبة بالمساءلة وتوثيق عدم التزام المنصّات بنصّ القانون

تسوية النزاعات بسبل غير قضائيّة (المادّة 21)

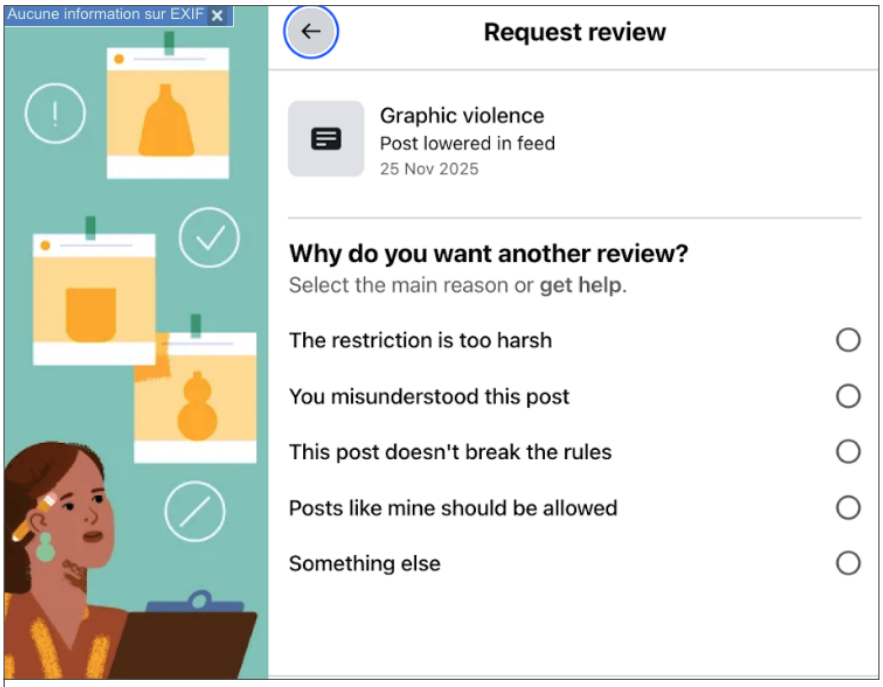

تَقَدّم مستخدم من المملكة المتّحدة بطلب إجراء مراجعة إضافيّة بعد أن لحظ أنّ ميتا حذفت محتوى له.

إن لم تفض سيرورة الطعن الداخليّة إلى نتيجة، يوفّر قانون الخدمات الرقميّة ضمانًا آخر من خلال آليّة التسوية بسبل غير قضائيّة، المنصوص عليها في المادّة 21. تتيح هذه المادّة للمستخدمين رفع القضية لهيئات مستقلّة مخصّصة للنظر في قرارات الإشراف على المحتوى، متجاوزين بذلك تحدّي الإجراءات القضائيّة الطويلة والمكلفة.

ينشط في أوروبا عدد من الهيئات المعتمدة لتسويات النزاعات،[135] توفّر للمستخدمين مسارًا عمليًّا للطعن في القرارات الرقابيّة حين ترفض المنصّات العدول عن الإجراءات التي اتخذتها بحق المستخدمين رغم الطعون.

بالإمكان تقديم الطلبات على الموقع الإلكترونيّ الخاصّ بكلّ هيئة، وبعد أن تتواصل الهيئة مع المنصّة، يجب اتخاذ قرار خلال موعد أقصاه 90 يومًا. القرارات غير ملزِمة قانونًا، أيّ أنّه يجوز للمنصّة الامتثال أو عدم الامتثال لها. يخلق ذلك فجوة عميقة في آليّة إنفاذ قانون الخدمات الرقميّة، إذ لا يوجد ضمان بالتزام المنصّات بتنفيذ القرارات الصادرة عن سيرورات تسوية النزاعات.

تجدر الإشارة إلى أنّه لم يلجأ أيّ من المستطلعين والمشاركين في المسح إلى هيئة غير قضائيّة لتسوية النزاعات، مع أنّ معظمهم أفادوا بتعرّض محتواهم على وسائل التواصل الاجتماعيّ للرقابة، وبالصعوبات التي واجهتهم في خوض أو فهم سيرورات الطعن في القرارات. أشار العديدون منهم إلى أنّ هذه الآليّات غير مألوفة لهم إطلاقًا.

أوجه القصور

الكثير من أحكام قانون الخدمات الرقميّة ما زالت في أولى مراحل التنفيذ، ونظرًا لاختلاف آليّات القانون بين دولة وأخرى، ما زالت بعض المنصّات تقاوم الامتثال الكامل. مع ذلك، يوفّر القانون ركيزة مهمّة للمستخدمين في أوروبا للمطالبة بحقوقهم، التصدّي للإشراف غير المنصف على المحتوى، وحثّ المنصّات على اعتماد قدر أكبر من الشفافية والمساءلة.

جمع الأدلّة (بما في ذلك الاحتفاظ بلقطات شاشة للمحتوى، إخطارات الإشراف على المحتوى وأيّ تواصل مع المنصّة) مهم جدًا لجميع إجراءات المساءلة التي تتخذ بموجب قانون الخدمات الرقميّة، وهذا التوثيق يساعد على رصد وأرشفة الممارسات التمييزيّة، ويعزّز الركيزة التي تستند إليها مساعي التصدّي لقرارات الإشراف غير المنصفة.

135 القائمة الكاملة للهيئات غير القضائيّة لتسوية النزاعات، والمعلومات بخصوص الحالات التي يجوز لها معالجتها، متاحة على موقع المفوضيّة الأوروبيّة. راجعوا:
https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/dsa-out-court-dispute-settlement

VII. توصيات

استنادًا إلى النتائج الرئيسيّة لهذا التقرير، من الواضح أنّ الرقابة الرقميّة للأصوات المناصرة للشعب الفلسطينيّ في أوروبا هي رقابة ممنهجة تؤثّر على المستخدمين في البلدان المختلفة. للتغلّب على هذه التحديات وضمان حرية التعبير، تطرح التوصيات التالية خطوات عمليّة وقابلة للتنفيذ من قبل منصّات التواصل الاجتماعيّ، منظّمات المجتمع المدنيّ، حكومات الدول، والمفوضيّة الأوروبيّة

1. منصّات التواصل الاجتماعيّ

- **احترام الحقوق الأساسيّة (قانون الخدمات الرقميّة):** على المنصّات تنفيذ آليّات الإشراف على محتوى المستخدمين بطريقة تحترم حريّة التعبير، وفقًا للمادّة 14 (4) من قانون الخدمات الرقميّة- وحذف المحتوى فقط إذا كان مؤذيًا، وتجنّب الرقابة المفرطة.

- **دعم حقّ الموظّفين في المناصرة:** على المنصّات ضمان حق الموظّفين في ممارسة حرية التعبير، والسماح لهم بمناصرة حقوق الشعب الفلسطينيّ دون الخوف من اتخاذ إجراءات عقابيّة ضدهم.

- **الشفافيّة في المطالب الحكوميّة:** على المنصّات الكشف عن قدر أكبر من المعلومات بخصوص أنواع المطالب التي يتلقونها من الحكومات (على سبيل المثال، أحكام القانون التي يستندون إليها) ونتائج هذه المطالب، وتجنّب التصنيفات الواسعة والمبهمة مثل «آخر».

- **التدقيق في المطالب الحكوميّة:** على المنصّات مراجعة المطالب الحكوميّة بعناية وحذر للتحقّق من أنّها تراعي حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة، ورفض المطالب التي تستهدف المحتوى الذي يوثّق ويدين و/أو يناقش موضوعات تحظى باهتمام عامّ.

- **إتاحة تقارير الشفافيّة:** تقارير الشفافيّة التي ينصّ عليها قانون الحقوق الرقميّة يجب أن تكون متاحة بسهولة للجمهور العام، وأن تفصّل الأسباب وراء حذف المحتوى والسيرورات التي تستند إليها قرارات الحذف هذه. يجب أيضًا التمييز بين المحتوى المحذوف لمخالفته القوانين الأوروبيّة أو الوطنيّة، والمحتوى المخالف للمبادئ التوجيهيّة لمجتمع المنصّة.

- **بيان توضيحيّ مفصّل:** على المنصّات تزويد المستخدمين ببيان توضيحيّ يفصّل أسباب حذف المحتوى، بما يتوافق مع المادّة 17 من قانون الخدمات الرقميّة، وإضافة هذه التوضيحات إلى قاعدة البيانات الخاصّة بمسألة الشفافيّة، وذلك لتمكين الهيئات الرقابيّة والمجتمع المدنيّ من ضمان المساءلة.

- **تقييم مخاطر يراعي أصوات الفئات المهمّشة:** على المنصّات إجراء تقييمات منتظمة تراعي آثار أدوات وممارسات الإشراف

على المحتوى، وبرامج توزيع الإيرادات وحوافز تحقيق الدخل، خاصة فيما يتعلّق بأصوات الفئات المهمّشة، ومن ضمنها الأصوات المناصرة للشعب الفلسطينيّ، خاصة في سياق انتهاكات حقوق الإنسان.

- **ضمان الرقابة البشريّة إلى جانب أدوات الذكاء الاصطناعيّ:** عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعيّ، على المنصّات ضمان وجود إشراف بشريّ لتجنّب التحيّز الآليّ والرقابة غير المنصفة.

2. منظّمات المجتمع المدنيّ

- **توثيق الرقابة:** على منظّمات المجتمع المدنيّ الاستمرار في متابعة وتوثيق الممارسات الرقابيّة على حركة التضامن مع الشعب (الفلسطينيّ (على سبيل المثال، الاحتفاظ بلقطات الشاشة، رصد حالات الحظر المظلّل، والإبلاغ بحالات تعليق الحسابات.

- **إدانة الرقابة:** على منظّمات المجتمع المدنيّ الاستمرار في إدانة الرقابة غير المتناسبة وتسليط الضوء عليها للعامّة، والدفع نحو المساءلة.

- **تمكين المستخدمين من الاستفادة من الضمانات التي يمنحها قانون الخدمات الرقميّة:** على منظّمات المجتمع المدنيّ تشجيع المستخدمين على فهم الحقوق التي يضمنها قانون الحقوق الرقميّة واعتبارها ركيزة أساسيّة لإحقاق حقوقهم، بما في ذلك الطعن في قرارات حذف المحتوى، الإحالة إلى هيئات غير قضائيّة لتسوية النزاعات، والمطالبة باحترام الحقوق الأساسيّة، خاصةً حرية التعبير.

- **الدعوة إلى تطبيق التشريعات الوطنيّة دون تمييز** على منظّمات المجتمع المدنيّ ممارسة الضغوط على الحكومات لتطبيق القوانين الوطنيّة المتعلّقة بالإشراف على المحتوى دون تمييز، وعلى نحو يحترم الحقوق، ما يضمن عدم استهداف وقمع المحتوى المناصر للشعب الفلسطينيّ.

- **اختبار مدى فاعليّة الإطار القانونيّ في الاتحاد الأوروبيّ من خلال اللجوء إلى التقاضي:** على منظّمات المجتمع المدنيّ اللجوء إلى التقاضي لمساءلة المنصّات عند مخالفتها قانون الخدمات الرقميّة أو التمييز ضد الحراك المناصر للشعب الفلسطينيّ. عليها استخدام الإطار القانوني الجديد في الاتحاد الأوروبيّ للتصدّي لقرارات الإشراف على المحتوى التي تنتهك الحقوق الأساسيّة (كحرية التعبير)، وطلب الانتصاف أمام الهيئات القضائيّة، وذلك بغية دفع المنصّات نحو الالتزام بواجباتها القانونيّة **بموجب** قانون الاتحاد الأوروبيّ.

3. حكومات الدول

- **حثّ المنصات على اعتماد الشفافية من خلال السلطات الرقابيّة المحدّدة في قانون الخدمات الرقميّة:** على حكومات الدول حثّ المنصّات على اعتماد قدر أكبر من الشفافيّة، خاصة من خلال السلطات الرقابيّة المحدّدة في قانون الخدمات الرقميّة. عليها ضمان مساءلة المنصّات عن قرارات حذف المحتوى، المطالب الحكوميّة، وسيرورات اتخاذ القرارات، وإتاحة هذه المعلومات للجمهور.

- **رفع عتبة تطبيق القوانين المتعلقة بخطاب الكراهية والإرهاب:** على الحكومات رفع عتبة تطبيق القوانين المتعلقة بخطاب الكراهية والإرهاب، بحيث تكون أكثر وضوحًا، وتضمن عدم ممارسة الرقابة التعسّفيّة على المحتوى المناصر للفلسطينيّين. هذه القوانين يجب أن تصاغ على نحو محدّد لتجنّب توسيع دائرة تطبيقها، ما قد يؤدّي إلى قمع الأصوات المعارضة أو التعبير السياسيّ المشروع.

- التعاون الحقيقيّ مع المجتمع المدنيّ: على حكومات الدول التعاون بشكل فعّال مع المجتمع المدنيّ، خاصة مع المنظّمات التي تمثّل الفئات المتأثّرة بالممارسات الرقابيّة، وتقديم دعم مؤسّسيّ وماليّ لمتابعة جهودها في حماية حرية التعبير. يشمل ذلك تخصيص الموارد اللازمة لتدارس سياسات الإشراف على المحتوى، والدعوة إلى حماية الأصوات المناصرة للشعب الفلسطينيّ في الحيزين الرقميّ والعام.

- **الاستثمار في الأبحاث في مجال الإشراف على المحتوى:** على الحكومات الاستثمار في الأبحاث التي تحلّل التحيّزات في ممارسات وأدوات الإشراف على المحتوى، وكيف تؤثّر هذه الآليّات على الفئات المهمّشة. ستسهم هذه الأبحاث في رصد الحالات التي تهدف فيها ممارسات الإشراف على المحتوى إلى قمع وإسكات الحراك التضامنيّ مع الشعب الفلسطينيّ.

- **دعم التقاضي وإعمال حقّ الانتصاف القضائيّ:** على حكومات الدول إتاحة سبل الانتصاف القضائيّ، ودعم الأفراد أو الجماعات الساعية لاتخاذ إجراءات قانونيّة ضد المنصّات التي تتعمّد حذف المحتوى بشكل اعتباطيّ أو لا تلتزم بأطر الحقوق الأساسيّة. بإمكان الحكومات دعم الهيئات غير القضائيّة لتسوية النزاعات، وتمكين الأفراد التي حذفت محتوياتهم بشكل تعسفيّ من اللجوء والاحتكام إلى القضاء.

4. المفوّضيّة الأوروبيّة

- **توظيف الصلاحيات الممنوحة بموجب قانون الخدمات الرقميّة للتحقيق في أثر خوارزميّات المنصّة:** على المفوّضية الأوروبيّة تحقيق الاستفادة القصوى من الصلاحيات الممنوحة لها بموجب قانون الخدمات الرقميّة للتحقيق في أثر خوارزميّات المنصّات وأدوات الذكاء الاصطناعيّ التي تستخدمها لممارسة الرقابة على الحراك التضامنيّ مع الشعب الفلسطينيّ.

- **ضمان التطبيق الفعّال لقانون الخدمات الرقميّة:** على المفوّضيّة الأوروبيّة ضمان تطبيق قانون الخدمات الرقميّة بشكل فعّال ومحكم، خاصةً من خلال مساءلة المنصّات عن انتهاكها لحقوق المستخدمين الأساسيّة وفقًا للمادّة 14(4).

- **التشجيع على الحوار بين الأطراف المعنيّة[138]:** على المفوّضيّة المساهمة في إدارة حوار بين الأطراف المعنيّة، يضمّ ممثّلين عن المنصّة، منظّمات المجتمع المدنيّ خبراء في حقوق الإنسان، ومجموعات متأثّرة بهذه الممارسات الرقابيّة، من أجل تطوير ممارسات أفضل للإشراف على المحتوى، تحمي حرية التعبير وتضمن تطبيق سياسات منصفة وخالية من التمييز.

- **التصدّي لجميع أشكال التواطؤ مع الشركات التكنولوجيّة الكبرى:** على المفوّضية الأوروبيّة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للتصدّي لجميع أشكال التواطؤ بين الحكومات والشركات التكنولوجية الكبرى الرامية إلى تقويض الديمقراطية، حرية التعبير، وسيادة القانون.

- **ضمان إجراء تقييمات مخاطر مفصّلة بموجب المادتين 34 و 35 من قانون الخدمات الرقميّة:** على المفوّضيّة الأوروبيّة ضمان دقّة وشموليّة تقييمات المخاطر التي تجرى بموجب المادتين 34 و 35 من قانون الخدمات الرقميّة، وأن تتطرّق على وجه الخصوص إلى أثر أدوات وممارسات الإشراف على المحتوى على الأصوات المهمّشة في سياق الصراع، الحرب أو الإبادة الجماعيّة.

- **تخصيص موارد للمجتمع المدنيّ لإنفاذ القانون والمساءلة:** على المفوّضيّة الأوروبيّة تخصيص الموارد اللازمة لمنظّمات المجتمع المدنيّ لتمكينها من المساهمة في إنفاذ القانون وتعزيز سيرورات المساءلة بموجب قانون الخدمات الرقميّة. هذه الموارد يجب أن تشمل مجموعة أدوات تعريفيّة بحقوق المستخدمين بموجب القانون، ودليلًا إرشاديًّا حول سبب الطعن في قرارات الإشراف على المحتوى، وتوصيات بالممارسات المثلى لتوثيق الرقابة على المحتوى والتصدّي لها.

- **الاستثمار في تطوير منصّات تواصل اجتماعيّ أوروبيّة بديلة:** على المفوضيّة الأوروبيّة الاستثمار في تطوير ودعم منصّات تواصل اجتماعيّ أوروبيّة لا تتأثّر بالنفوذ السياسيّ الأمريكيّ وبالجماعات الضاغطة. هذه المنصّات يجب أن ترتكز على مبادئ الشفافيّة، المساءلة، واحترام إطار الاتحاد الأوروبيّ للحقوق الأساسيّة. هذا الاستثمار سيعزّز السيادة الرقميّة وسيسهم في بناء حيّز رقميّ أقل عرضة للرقابة التي تخدم مصالح خارجيّة.

اتصل بنا

info@7amleh.org | www.7amleh.org

صفحاتنا على وسائل التواصل الاجتماعي:

7amleh